السياسة الأهلية في الجزائر في الفترة ما بين
(1870 – 1830)

الأستاذ: عبد القادر نايلي
جامعــة الجلفة

مقدمـة:

اعتمدت فرنسا الاستعمارية منذ بداية الاحتلال عام 1830 عدة أساليب وطرق لربط الجزائر بفرنسا، وتجسيد مفهـوم " **الجزائـر الفرنسـية**" ميـدانيا وعلـى أرض الواقـع لتجعـل منهـا حتميـة تاريخيـة وأمـرا واقعـا مـن الصـعب، في سياستها، إسقاطه من قاموسها الاستعماري، لذلك بادرت بإنشاء مؤسسات على حساب المؤسسات السابقة التي كانت عليها الجزائر العثمانية، وقد اتسم الحكم الفرنسي طيلة الأربعين سنة الأولى (1830- 1870) بالطابع العسكري، وكان الجيش هو السلطة القوية المسيرة للبلاد، سواء تعلق الأمر بالجزائريين أو بالأوروبيين من إدارة الحاكم العام العليا إلى إدارة المكتب العربي القاعدية، وكان الجنرالات والعُقداء هم أصحاب الكلمة الأخيرة، وبرزت إلى جانبهم إدارة مدنية، ولكنها ثانوية ومحدودة المجال، وظهرت محاولات لدعم النظام المدني قبل 1870، كما كانت هناك صراعات بين الفرنسيين أنفسهم لتغليب السلطة المدنية على العسكرية و العكس، غير أن النموذج بقي في يد السلطة العسكرية دائما إلى سقوط الإمبراطورية وظهور الجمهورية الثالثة.

فكيف كان تطور هذه السياسة الأهلية خلال تلك الفترة؟ وما هي أهدافها، وانعكاساتها على المجتمع الجزائري؟

مراحل تطور هذه السياسة:

1- *في عهد الملكية الفرنسية (1830-1848)*

ابتداء من احتلال الجزائر وسقوط العاصمة بيد الغزاة المحتلين، وجد أول قائد عسكري للحملة الكونت دو بورمون[1] (De Bourmont) صعوبة كبيرة في إدارة المدينة نفسها خاصة أن معاهدة الاستسلام المبرمة مع الداي حسين[2] في 5 جويلية 1830[3] قضت على كل الهياكل القاعدية التي كانت عليها الجزائر العثمانية، وبالتالي لم يكن من السهل على (دو بورمون) وجماعته بناء إدارة جديدة على أنقاض الإدارة القديمة بداية من 6 جويلية 1830، وهذا ما دفعه إلى تأسيس لجنة حكومية لهذا الغرض، وقد أقر النص التأسيسي للجنة بما يلي: "*إن الاحتلال العسكري لمدينة الجزائر لا بد أن يصحب على وجه السرعة بالسيطرة الكاملة على ممتلكات المدينة وكذلك لا بد أن تكون إدارة البلاد تحت السلطة الفرنسية* ..." هذا التصور الاستعماري للإدارة الفرنسية جاء لعدة اعتبارات أهمها، إدراكه العميق بعدم إمكانية الحملة العسكرية في تسيير شؤون الجزائر إداريا لأن مهمتها السياسية كانت احتلال الأرض بالقوة العسكرية، بحيث لم تؤخذ الاحتياطات الكافية في هذا الجانب[4].

كان هدف هذه اللجنة هو دراسة احتياجات المنطقة المحتلة ومواردها الطبيعية وكذلك المؤسسات التي يجب إزاحتها أو تعويضها رغم جهل القادة الفرنسيين الكبير لمؤسسات الدولة الجزائرية سابقا، وكان هدفهم هو الاستحواذ على خيرات الجزائر فقط، لذلك كان جل أعضاء اللجنة من اللصوص المحترفين، وهم على التوالي:

MOKARABAT

1- المقتصد العسكري للحملة السيد دينيي Denniée.

2- مسؤول الخيالة Marchal de camp السيد تولوزي .Tholoze

3- أمين المال السيد فيرينو Firino

4- القائد العام للشرطة السيد دوبينيوسك D'Aubignosc

5- القنصل الفرنسي (بعنابة) السيد ألكسندر دو فال Alexandre Duval

6- كاتب اللجنة

7- مترجمان

والظاهر أن قائد الحملة (دو بورمون) اختار أعضاء اللجنة حسب اختصاصاتهم لتجنب المشاكل الداخلية ذات الصلة بالإدارة، كالمالية والاقتصاد والشرطة...الخ، لكن اللجنة لم تستطع تحقيق رغباته، وانحرفت عن عملها الذي كلفت به حيث قام كل من "ديني" و "فيرينو" بسرقة كنوز القصبة التي لا تقدر آنذاك بثمن، وبالتالي فشلت هذه المؤسسة التي حاول من خلالها (دو بورمون) أن تكون اللبنة الأولى في تأسيس إدارة فرنسية محضة في الجزائر، وتجعل من الأرض الجزائرية قطعة فرنسية[5].

أما فيما يخص السياسة الأهلية، فقد كانت موضوع نقاش أكاديمي بفرنسا، وأثارت جدلا كبيرا في الأوساط السياسية، فالأهالي- في نظر فرنسا- يمثلون دعامة للاحتلال، وعونا على المجهود الاقتصادي، لذا كان من الوجهة القانونية للمستعمر أن يدخل هؤلاء في خدمته[6].

ففي 1830، وبعد الاحتلال، طرحت تساؤلات عديدة على الحكومة الفرنسية حول النمط الإداري الذي يمكن تطبيقه بشأن الأهالي، لتسهيل عملية الاحتلال، وبسط نفوذهم على البلاد، فجاءت فكرة إنشاء "الشؤون الأهلية" أو "الشؤون العربية" التي ستستخدم خصيصا لهذا الغرض، حيث أنه منذ السنوات الأولى للاحتلال، كان لكل واحد من الحكام الثلاث الأوائل "أغا للعرب" مسلم أحيانا و فرنسي أحيانا أخري[7]. حيث رأت، سلطة الاحتلال، أنه من الضروري أن تمتلك آليات ربط مباشرة مع الأهالي، تجعلها تتحاشى الوقوع في أخطاء نتيجة جهلها للغة العربية واللهجات المحلية، وكذا طبيعة المجتمع الجزائري، وهو ما يجعل الاحتلال يتم بطريقة سهلة ويتيح التحكم في إدارة الأهالي[8].

والحقيقة أن تلك الإدارة، لم تكن لتهتم بشؤون الأهالي بقدر ما كانت تعمل على إخضاعهم وبسط نفوذ فرنسا على كامل أنحاء القطر الجزائري، وإذا كانت هذه المصلحة أو هذا المكتب في نظر المستعمر يشكل الجهاز الشرعي للسياسة الأهلية نحو تكوين إدارة مباشرة للأهالي فهي، في الواقع، كانت مصلحة عسكرية إدارية في آن واحد، وجهازا لجمع المعلومات الخاصة بالعمليات الحربية، ونظرا لعدم كفاءة ضباط الأركان العامة لدراسة قضايا الجزائريين، حاول بعضهم إعادة إحياء الوظيفة التركية القديمة وهي وظيفة "أغا العرب"[9]، حيث تعاقب الكثير من الأغاوات على تلك الوظيفة التي لم تكن ذات فائدة بالنسبة للسلطة الاستعمارية[10].

MOKARABAT

فديبورمون مثلا كان قد كلف حمدان بن أمين السكة، وهو تاجر من الجزائر العاصمة، بهذه المهمة إلا أنه كان منبوذا من طرف الأهالي،[11] وكان في نظرهم خسيسا وحقيرا مما جعله يفشل في مهمته.[12]

وباعتلاء كلوزيل[13](Clauzel) الحكم في الجزائر حاول تنظيم الشؤون الداخلية، ففي 16 أكتوبر من عام 1830 أنشأ لجنة حكومية مكونة من خمسة أعضاء يتقاسمون المهام الأساسية في جانبها الإداري المحض الذي انحصر فيما يلي: القضاء، الداخلية، المالية، ويعتبر البعض أن محاولة كلوزيل تنظيم إدارة الجزائر هي أول محاولة جادة لربط الجزائر بفرنسا مباشرة على أن تعمم محاولته هاته فيما بعد على مناطق أخرى من البلاد يتم احتلالها[14]، أما فيما يتعلق بإدارة الشؤون الأهلية فقد عين، كلوزال، الضابط ماندیري (Mandere) في وظيفة آغا للعرب ليكون الواسطة بين إدارته والجزائريين، لكن ماندیري لم ينجح في مهمته، لأن المقاومة الشعبية في متيجة لم تترك له أي فرصة للخروج من أسوار المدينة[15].

وفي 24 جويلية 1831، عندما استلم بارتيزان[16] (Berthizene) مقاليد الحكم، مال إلى إسناد هذا المنصب إلى شخصية عربية فأشير عليه برجل دين ذائع الصيت وهو الحاج محي الدين بن مبارك القليعي، فأصبح هو آغا العرب، وجعل اتفاقا بينه وبين برتيزان بحيث يكون الشيخ محي الدين هو "حاكم" متيجة، كما اشترط عدم تدخل الفرنسيين في شؤون الأوطان المجاورة[17].

وفي ديسمبر من نفس السنة، استلم الدوق دو روفيغو[18] Duc De Rovigo زمام الأمور فأنشأ، بصفة غير رسمية، مكتبا مكلفا بالشؤون العربية لمعالجة القضايا الهامة، المتعلقة بالأهالي والعلاقات مع القبائل[19]. وقد كان هدف دو روفيغو من إنشاء هذا المكتب هو الاعتماد على المترجمين أو المختصين في الشؤون العربية لكي يتصلوا برؤساء القبائل في جميع أنحاء الوطن وطمأنتهم بأن الإدارة العسكرية الفرنسية لا تنوي إلحاق أي ضرر بهم إذا تعاونوا مع فرنسا[20]، كما كان، هذا المكتب أيضا، يمثل خلية حقيقية للاستخبارات والدعاية السياسية، واستُغل لإقناع القبائل التي لم يتم خضوعها كي تستجيب للسلطة الفرنسية وتكون في خدمة الاحتلال[21].

وخلال عام 1833 أنشئ (مكتب للشؤون العربية) في عهد أفيزار Avizard، وكانت مهمته هي المراسلات والعلاقات مع العرب خارج المدن، عن طريق ترجمة الوثائق المتعلقة بهم أو الواردة منهم، وقد قام بهذا الدور أول مرة الضابط لامورسيير Lamorcière الذي كان لا يزال في العقد الثالث من عمره والذي كان يحسن العربية، وقد أصبح المكتب العربي عبارة عن إدارة للإعلام والدعاية[22].

وبعد سنة 1834 كان مختلف الحكام العامون، الذين تعاقبوا على الحكم، قد حاولوا بدورهم أن ينظموا إدارة للأهالي، لكن محاولاتهم باءت بالفشل الواحدة تلو الأخرى. ففي سنة 1835 عاد دروي ديرلون Drouet d'Erlon الى فكرة "آغا العرب"، بعد تعيين الضابط ماري مونج Marey Monge قائد فرقة الصباحية[23] بالجزائر، الذي حافظ على نفس المهمة المتعلقة بالاستخبارات وتقصي الحقائق فيما يتعلق بالقبائل والزوايا[24]، لكنه فشل هو الآخر في مهمته، لأنه كان أكثر رداءة من سابقه.[25]

MOKARABAT

أما دامريمون Damrémont فهو بدوره أنشأ عام 1837 إدارة للشؤون الأهلية ووضع على رأسها بيليسيي دو رينو[26] Pellissier-de-Raynaut[27] الذي استمر في هذه المهمة حوالي سنتين، ثم استقال منها سنة 1839 بعد خلاف مع الحاكم العام فالي Valée،[28] ويُذكر أن بيليسيي قد انصرف إلى غير المهمة التي من أجلها أنشئت تلك الإدارة، لأن اتفاقية تافنة[29] بين الأمير عبد القادر والسلطة الاستعمارية، اقتضت من هذا الرائد مراقبة تحركات الأمير لتزويد الحاكم بالمعلومات المتعلقة بخرق الإقليم الفرنسي أو إقليم الأمير، وبعد مضي سنتين على رئاسة تلك الإدارة، قدم بيليسيي استقالته في مطلع سنة 1839، لأسباب شرفية لا نعلم سرها، فخلفه في مهمته النقيب ألونفيل، Allonville وكانت مسؤولية، هذه الإدارة، تسهيل عملية الاتصال برؤساء العشائر والتفاوض معهم، وإقناعهم بقبول مبدأ التعاون مع فرنسا مقابل التزام هذه الأخيرة باحترام أساليب عملهم والعادات والتقاليد الموجودة عندهم وتوفير الأمن والطمأنينة في مناطق نفوذهم وحماية مصالحهم[30].

في 1838، وبعد سقوط قسنطينة، أنشأ الجنرال فالي Valée نظام للإدارة مُؤسس على مبدأ "التحكم في الأهالي بواسطة الأهالي" مما يسمح لإدارة الاحتلال بالضغط على الفعاليات المحلية، ويسهل مهمة تجنيد "فرق من القوم" Goumiers[31] وكذا جمع الضرائب، التي كانت تحدد بطريقة تعسفية. وبعد تعيينه حاكما عاما، قام فالي بإنهاء عمل إدارة شؤون الأهالي وحول صلاحياتها لأركان الجيش العامة، كما كانت علية في بداية الحملة[32].

وفي شهر ديسمبر من عام 1840 تم تعيين بيجو[33] حاكما عاما على الجزائر، الذي تدعم بكل الوسائل الضرورية المادية والمعنوية ليصل عدد الجنود الذين أصبحوا تحت قيادته آنذاك إلى مائة ألف جندي، وهذا كله من أجل تحطيم مؤسسات الدولة الجزائرية التي بناها الأمير عبد القادر واستبدالها بمؤسسات فرنسية تضفي الطابع الفرنسي على الجزائر، وتجعل منها فعلا أرضا فرنسية[34]، فراح يطمئن أقطاب الاستعمار ويقدم مقترحاته ومشاريعه لغرفة التجارة واللجنة الإفريقية، وكانت في مجملها تحمل رُؤاه الإستراتيجية ومخططاته القاضية بدفع الحرب بكل شراسة وصرامة واتخاذ جميع الإجراءات للاستحواذ على المستعمرة وثرواتها المتنوعة.[35]

وعلى غرار ذلك فقد أرسى بيجو للشؤون الأهلية والعمليات العسكرية إدارة استبدادية استعمارية تستوحي تعاليمها من المقاولة الاستعمارية والمصالح الفرنسية، كما حدث بمجيئه تطورات جديدة في مسألة الإدارة وغيرها، حيث كان يرغب في بسط نفوذ الاستعمار على كامل القطر[36].

ومن التنظيمات الإدارية الجديدة، إحداث المكاتب العربية التي اشترط فيها على ضباطه تعلم اللغة العربية والإحاطة بحياة وعادات العرب، والتنقل بشكل دائم إلى الأسواق ونقل تعليمات القيادة إلى الشيوخ والقبائل، وتسجيل الاحتجاجات والملاحظات يوميا، وتخصيص سجلات لتقييد العادات والتقاليد والنشاطات الزراعية والتجارية، وتاريخ وانساب القبائل[37]، وجعل المركز الأساسي لهذه المكاتب، التي بلغ عددها 21 مكتبا في عام 1842، مدينة الجزائر، بينما توزعت البقية على مختلف أنحاء البلاد.[38]

MOKARABAT

ومن جملة ما قام به، في هذا الشأن أيضا، تعين القائد أوجان توماسEugene Dumas على رأس "إدارة الشؤون العربية" ثم قنن هذا النظام بقرار 16 أوت 1841، الذي تنص المادة الأولى منه على أن "مدير الشؤون العربية"، له حق السيطرة على "القياد" Les Caids و"الشيوخ" و"القضاة" و"المفتيين" وكل من له سلطة على الأهالي مراقبة إدارية حول حراس الأهالي في المدن والميلشيات المحلية، كما نصت المادة الثانية منه، على أن "مدير الشؤون العربية" يُكلف، بإقامة علاقات مع القبائل التي لم تخضع بعد للسلطة الفرنسية، وكذا جمع المعلومات المختلفة التي تساعد الاستعمار على رسم سياسته وتوجيه كافة عملياته[39].

لقد أنشأ بيجو "إدارة الشؤون العربية" المذكورة لكي تكون هي الحكم في القضايا المستعصية على موظفي السلطة الفرنسية، وجعل عند كل موظف (خليفة، باشاغا..الخ) مكتبا عربيا تحت قيادة فرنسية لمعاونة ومراقبة ذلك الموظف والتنسيق معه في تسيير شؤون منطقة حكمه، وكثيرا ما كانت سلطات المكتب العربي تتداخل مع سلطات الموظف الجزائري، وتتضارب في الكثير من الأحيان مما يؤدي إلى اتهامه أو عزله أو الخضوع والاستسلام المطلق من جانب ذلك الموظف[40].

أما منشور 1 نوفمبر 1843 الذي بعث به (بيجو) إلى وزير الحربية المارشال سولت Soult، فقد برر فيه اختياره لإدارة أهلية تُسير من قبل الأهالي، ومما جاء فيه ما يلي: " *عندما كان يتم إخضاع البلاد كليا لسلطتنا، وعندما كنا نفكر في إنشاء إدارة في المناطق التي تم احتلالها، وجدت نفسي أمام نوعين من التنظيم الإداري: النظام التركي، ونظام الأمير عبد القادر، فالأول أُسس على النزوات والاستبداد، وهذا ما تأباه حضارتنا، وينفر منه الأهالي ويخشونه، أما التنظيم الذي انتهجه الأمير، فكان عكس ذلك، يقوم على معرفة كاملة للمجتمعات المحلية والعلاقات بين القبائل، ومصالحها واحتياجاتها، وبكلمة وجيزة فقد كان يعتمد على نسبة عالية من الذكاء، مما جعلني أكون متحفظا* "[41].

ولتوطيد وإحكام السيطرة الفرنسية، اعتمد بيجو نظاما إداريا غير مباشر للسياسة الأهلية، وفي هذا المجال أكد بقوله أنه: "بواسطة رؤساء القبائل، *نستطيع أن نمكن للاحتلال، ونجد موالين لفرنسا* " لذلك، ففي المناطق القريبة من الساحل والتي خضعت للسيطرة التركية "القبائل المخزنية"[42]، أكد بأنه سيُعيد هيكلتها ويمنح لها، من جديد، بعض الامتيازات خاصة إعفاءها من الضرائب، في حين، أنه في المناطق التي تم احتلالها، أبقى بيجو على النظام الذي أقامه الأمير عبد القادر[43].

وفي التعليمة التي صدرت بتاريخ17 سبتمبر 1844 كتب في نفس السياق ما يلي: " لذا وجب الاعتماد على رجال لهم نفوذ وتأثير على القبائل، إما بحكم انتماءهم لها، وإما بحكم شجاعتهم، أو بحكم درايتهم للحرب والإدارة "، وكان من الطبيعي على الاحتلال البحث عن سياسة لإخضاع جل القبائل، والتي تزامنت مع بيجو وتمخض عنها رسميا إنشاء "**المكاتب العربية**" في عام 1844، هذا النظام الذي اعتمده الجهاز العسكري انتهج طريقة شرسة وعنيفة، وسجل بشكل لا يمحى طريقة احتلال الجزائر التي قامت على الحديد والنار[44]. فالقرار الوزاري الصادر بتاريخ 1 فيفري 1844 منح لكل من المقاطعات الثلاث الجزائر، وهران، قسنطينة مكتب لإدارة للشؤون العربية، التي يطلق عليها اسم "**المكاتب العربية**"، وبذلك جاء هذا القرار ليعلن رسميا عن ميلاد "المكاتب العربية"[45]، ووضع

MOKARABAT

لها الهياكل الإدارية بحيث تصبح هي الوسيلة الأساسية التي سيستعملها الجيش الفرنسي لإخضاع الجزائريين والقضاء على ما تبقى من مؤسسات الدولة الجزائرية. وحسب التنظيم الجديد للمكاتب العربية، فإن إدارة الشؤون العربية على مستوى القيادة العسكرية قامت بتأسيس إدارات فرعية لها على مستوى المقاطعات الثلاث الموجودة بالجزائر، وفي كل مقاطعة توجد وحدات لها من الدرجة الأولى، ووحدات من الدرجة الثانية[46].

فما هي طبيعة هذه المكاتب؟ وما هي مهامها؟ وانعكاساتها على الأهالي؟

أ- المكاتب العربية: تعريفها وأهدافها:

***- تعريفها:**

عرف "فرديناند هيقونيت" Ferdinand Hugonnet أحد رؤساء تلك المكاتب تلك المؤسسة كما يلي: *"المكتب العربي" هو حلقة وصل ما بين الجنس الأوروبي الذي استوطن بالقطر الجزائري منذ عام 1830م والجنس الأهلي الذي يقطن البلاد من قبل ولا يزال الآن..."* [47] أما "شارل ريشارد" Ch-Richard، وهو كذلك أحد رؤساء تلك المكاتب، يصفها كما يلي: *"إن مؤسسة المكتب العربي هي وسيلة عمل وهي أساس تفكيرنا قبل أن تكون وسيلة لتعبيرنا"*[48].

ومهما يكن من أمر فقد كانت الإستراتيجية الاستعمارية ترمي من وراء إرساء تلك المكاتب بمختلف مدن القطر إلى تحقيق أهداف إستراتيجية كثيرة.

*- أهدافها:

لقد سبق وأن تم التعرض لمعظم الأهداف التي من أجلها تم تأسيس هذه المكاتب، ومع ذلك لا بد من التذكير بخطوطها العريضة على النحو التالي:

1- التمكين للاستعمار والعمل على إخضاع القبائل للسلطة الاستعمارية.

2- مراقبة تحركات القبائل وحراسة المشبوه منهم.

3- مراقبة الزوايا والقادة الروحيين.

4- مساعدة القادة العسكريين بالبلاد في إدارة الأهالي وتنفيذ أوامرهم.

5- التمهيد لطرق الاحتلال والاتصال والتجارة الاستعمارية عن طريق إقرار الأمن والاستقرار.

6- استخلاص الضريبة.

7- التقليص من نفوذ رؤساء الأسر الكبيرة.

8- تولي مهمة القضاء والفصل في خصومات الأهالي. [49]

وعلى أية حال فإن الأهداف التي من أجلها أنشأت المكاتب العربية كثيرة، ذكرنا هنا أهمها، وهي أهداف في صالح الاستعمار قصد ترسيخ فكرة "الجزائر فرنسية"، كما أنها في كل الأحوال ليست إدارة كما يرغب الجزائريون

MOKARABAT

المسلمون، بحيث تستجيب لحاجياتهم أو تعمل على ترقيتهم أو تحسين ظروف حياتهم، بل كانت جزء لا يتجزأ من الآلة الاستعمارية التي زرعت الموت والدمار وأتت على الأخضر واليابس[50].

كانت المكاتب العربية عبارة عن أداة بيد الجيش، موجهة من طرف القيادة العسكرية، وتُسير من طرف ضباط مكلفين من طرفها، لتفكيك النظام التقليدي للمجتمع الجزائري، وهذا بمساعدة رؤساء القبائل، الذين وهبوا أنفسهم لخدمة الإدارة الاستعمارية، وتمكنت بواسطتهم، من التسلل إلى المجتمع الجزائري بهدف تفجيره داخليا، كما كانت، هذه المكاتب، وسيلة لتسهيل مهمة دخول الاحتلال، حيث كان اهتمام الإدارة هو خدمة وتنفيذ المخطط الاستعماري[51].

لقد أنشأت، هذه المكاتب، خصيصا داخل الأقاليم العربية، ففي عام 1865 بلغ عددها في عمالة قسنطينة 15 مكتبا، وفي عمالة الجزائر 14 مكتبا، و12 مكتبا في عمالة وهران. وتتشكل المكاتب العربية في كل مقاطعة أو عمالة جزائرية كالتالي:

1- مدير
2- ضابط مسؤول عن الصحة
3- ضابط مسؤول عن دفع المكافآت المالية
4- مترجمان
5- ضابط صف
6- خوجة (كاتب عربي)
7- وكيل الضياف
8- حاجبان (الشاوش) [52]

وللظفر بمنصب رئيس "المكتب العربي" كان يُشترط في الضابط إتقانه للغة العربية وعلى دراية باللهجات المحلية، وله المقدرة على قراءة المراسلات التي يتلقاها من رؤساء القبائل، إلا أن الأمور لم تكن بهذه السهولة، وهو ما استدعى السلطات الفرنسية للقيام بتكوينهم لإتقان اللغة خاصة اللهجات المنتشرة محليا[53].

غير أن عملية اختيار أو انتداب الضباط الأكفاء إلى "المكاتب العربية" ظلت تشغل كثيرا بال السلطة الفرنسية، ذلك أنه إلى جانب عدد كبير "مؤهل" – حسب أحد التقارير الاستعمارية – للعمل بتلك المؤسسة، يوجد في المقابل عدد آخر ليس بالقليل من هؤلاء الضباط "غير مؤهل" للقيام بتلك المهمة لأنه يفتقر إلى التجربة و"الكفاءة المطلوبة" لتولي قيادة مثل تلك الإدارة، فلم تكن إذن الوظيفة سهلة أو خالية من المشاكل بل – على العكس – كانت تطرح تجاوزات كثيرة في الصلاحيات العملية والممارسات الميدانية، ولعل ذلك يعود إلى أن ضباط المكاتب العربية كانوا يشكلون صفا أو هيئة قائمة بذاتها، لا تخضع، في غالب الأحيان، إلى مراقبة السلطة العليا، كما كانت ترقية عناصرها إلى رتب عسكرية سامية تتم بسرعة[54]. ضف إلى ذلك غياب المراقبة على هذه المؤسسة جعل من المكتب العربي

MOKARABAT

يتصرف – أحيانا – من تلقاء نفسه دون الرجوع إلى السلطات العليا، إلا أنه مع ذلك كان يعود إلى تلك الإدارة في إخضاع الأهالي للسلطة الفرنسية وبسط الأمن والاستقرار قصد تحقيق المصالح الاستعمارية[55].

وهكذا يمكن القول أن مسألة اختيار الموظفين من عسكريين وغيرهم لإدارة شؤون الأهالي لم تكن بالنسبة للمستعمر بالعملية السهلة، بل كانت تتطلب خبرة ومعرفة دقيقة بالرجال، لأن شساعة القطر الجزائري وصعوبة السيطرة والتحكم في البلاد، ظلت وباستمرار تفرض على فرنسا التكثيف من قواتها ووسائلها التدميرية لتثبيت ركائز احتلالها[56].

ب- تصنيف المكاتب العربية ومهامها:

***- تصنيفها:**

تنقسم المكاتب العربية إلى صنفين، حيث أن كل مقاطعة تتوفر على مكتب عربي للشؤون الأهلية من الدرجة الأولى يُسير من طرف عقيد، الذي يعين القياد Les Caids المقترحين من طرف المكتب العربي للمنطقة، والمقاطعة تنقسم إلى نطاقات، وكل نطاق أو إقليم يمنح له مكتب عربي من الدرجة الثانية مُسير من طرف ملازم أو ضابط، وعندما يكون الإقليم واسعا جدا قد يُزود بمكاتب عربية إضافية، من الدرجة الثانية كذلك، وكلاهما يتكون من نفس الأعضاء "الذين سبق ذكرهم"، أما الموظفين من الأهالي الذين لا يشغلون إلا مناصب ثانوية، كانوا مكلفين بربط العلاقات مع الأهالي[57].

أما بقية المتعاونين الأهالي مع المكتب العربي كالخلفاء، الباشاغاوات، الأغوات والقياد فقد كانوا ينفذون تعليمات العسكريين بحذافيرها، وهذا خوفا من تعرضهم لعقوبات صارمة[58].

***- مهامها:**

وحسب القرار الصادر بتاريخ فيفري 1844 والمتعلق بمهام المكاتب العربية، فإن الوظائف الرئيسية لمدير كل مكتب عربي تتمثل في متابعة ومراقبة الإدارة المحلية في كل منطقة ريفية يُسيرها القياد ورؤساء العشائر الجزائريين. وفي حالة ما إذا وجد مدير المكاتب العربية أو أحد أعوانه أن هناك أخطاء أو مخالفات للقانون الفرنسي، فإنه بإمكانهم اتخاذ الإجراءات والقرارات الإلزامية تجاه الإنسان الذي يعتبرونه مذنبا[59].

ورغم أن هذا القرار قد حدد بُنية المكاتب العربية، إلا أنها بقيت غير محددة من حيث الصلاحيات، وبقيت المكاتب العربية متعددة المهام (حيث أنها كانت تهتم بكل شيء) سواء تعلق الأمر بالأمور الإدارية أو القضائية أو المصادرات التعسفية، إلى الضرائب الإلزامية، بالإضافة إلى شتى العقوبات وغيرها. ولكن، في غياب تحديد الصلاحيات، أعطيت المكاتب العربية لنفسها الحق في اتخاذ كل الإجراءات المختلفة، حتى تتمكن من فرض التهدئة والاحتلال معا، فكان التعسف والاستبداد يطبع كل ممارساتها، وبهذا كان أعضاؤها يضمنون جمع المعلومات والحراسة، والمراقبة، وتنفيذ أحكام القضاء، من خلال إدارة الأهالي[60].

لقد كانت "المكاتب العربية"، وكان عددها في تلك الفترة 44 مكتبا عربيا، مؤسسات موالية للعسكريين، فكانت عبارة عن هيئات مريعة تقوم بقمع الأهالي، وهناك العديد من القرارات والمناشير التي جاءت، فيما بعد،

MOKARABAT

لتوضح سير ودوائر اختصاصها، وفي المناشير التي صدرت في 2 جانفي، 17 سبتمبر و 15 نوفمبر 1844 حدد بيجو التوجهات الكبرى للسياسة الأهلية التي تقوم عليها المكاتب العربية، الأول من هذه المناشير يعالج مشاكل الجرائم والمخالفات التي يقوم بها الأهالي، حيث أكد بيجو على ضرورة القيام بقمع سريع للاضطرابات، واعتبر هذا الأسلوب الوسيلة الوحيدة لترهيب الأهالي، كما ألح كذلك على مبدأ المسؤولية الجماعية للقبائل، وهذا في حالة حدوث أي جريمة أو مخالفة داخل الأقاليم التي يتواجدون بها، كما سيتحمل القياد أيضا، مسؤولية ما يحدث، وسيعاقب الأغاوات والشيوخ، بدفع غرامات مالية إلى جانب الأهالي، كما تكرار المخالفات في القبائل التي يتولون قيادتها. وحدد منشور 17 سبتمبر 1844 العلاقات بين رؤساء المكاتب العربية مع رؤساء القبائل المعينين من طرف الإدارة الاستعمارية، في حين حث منشور 15 نوفمبر 1844 رؤساء المكاتب العربية لاستغلال القبائل لإنجاز مشاريع الأشغال العمومية، حتى يتعود العرب على الهيمنة الفرنسية[61].

وبمضي الوقت ازداد نفوذ المكاتب العربية وأصبح دور المسؤولين في هذه المكاتب هو تعيين وخلع المسؤولين المحليين، وجمع الضرائب، واستصدار قرارات في المسائل الشرعية و القضائية، وفي بعض الحالات، فإن سلطات رؤساء المكاتب العربية كانت تتجاوز وتفوق السلطات التي يمارسها نائب رئيس العمالة[62].

والشيء الملاحظ هنا أن رؤساء المكاتب العربية لا يسمحون للجنود الفرنسيين أن يتدخلوا في المناطق التي تخضع لهم أو معاقبة الجزائريين في الجهات التي هي تحت تصرفهم، فهم وحدهم المسؤولون عن جمع الضرائب وفرض الأحكام على الجزائريين الذين يعيشون تحت سلطتهم، وبما أن المكاتب العربية كانت تابعة للجيش و تعمل لتدعيم نفوذه ، فقد شن المعمرون الأوروبيون حملة شعواء ضد هذه المكاتب واتهموها بأنها مُكلفة لهم ماليا فهم الذين يتحملون التكاليف الباهظة ويدفعون الأموال الكثيرة من أجل تنفيذ مشاريع رؤساء المكاتب العربية[63].

ومن الأعمال الأساسية التي كانت المكاتب العربية تركز عليها ما يلي:

***– جمع المعلومات:**

كانت المكاتب العربية عبارة عن أداة بيد الجيش، موجهة من طرف القيادة العسكرية، وتسير من طرف ضباط مكلفين من القيادة العسكرية، لتفكيك النظام التقليدي للمجتمع الجزائري، وهذا بمساعدة رؤساء القبائل، قيادا أو أشرافا وهبوا أنفسهم لخدمة إدارة المحتل، الذين تمكنت من خلالهم النفاذ إلى المجتمع الجزائري، بهدف تفجيره داخليا، فقرار 16 أوت 1841 بين أن مهمة المكاتب العربية تقوم على جمع المعلومات المختلفة، لتنوير وتعزيز السياسة الاستعمارية، كما أن مهمتهم، في جمع المعلومات، واسعة جدا وتكتسي طابعا استراتيجيا، فمن المعلومات الجغرافية والطبوغرافية والاقتصادية، إلى محاولة التعرف على حالة ووضع القبائل، وعلاقتهم ببعضهم، ودرجة عداوتهم وحقدهم على السلطة الفرنسية، ومدى تعاونهم مع القياد[64].

MOKARABAT

***– المراقبة:**

اعتبرت مسألة المراقبة، بمقتضى تطور الأحداث الداخلية أو الخارجية، وسيلة فعالة بهدف التنسيق مع السلطات العليا من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة عند الضرورة لضرب وبقوة كل من تسول له نفسه التمرد على الاستعمار أو التُّوق إلى الحرية والاستقلال(65).

وكان ضباط تلك المكاتب مؤهلين، دون غيرهم، لتلك المهمة، باعتبار أن قادة القسمات أو المقاطعات لا يعلمون حقيقة الأشياء بل لا يستطيعون الاطلاع على مختلف الآراء إلا عن طريق هؤلاء الضباط، لأنهم كانوا على اتصال مباشر بالأهالي، حيث كانوا يعيشون في أوساطهم(66).

ولم يترك هؤلاء أي وسيلة لتدارك أي خطر قبل أن يحدث أو ثورة قبل أن تندلع أو سخط أو غضب قبل أن تشتعل نيرانه، شغلهم الشاغل هو المحافظة على الوضع الراهن وتفويت كل الفرص المناهضة أو المعادية للمحتل، واستخدموا الرجال من مخبريهم والجيش والمال وكل الوسائل الممكنة من أجل إنجاح المقاولة الاستعمارية، وفي هذا السياق كانت لهم جريدة ناطقة باللغة العربية، لكن يغلب عليها طابع اللهجة العامية، إنها جريدة " المبشر"(67) التي كانت تخاطب الناس بما يفهمون قصد حملهم على الاعتقاد "خيرا" فيما يصنع هذا المستعمر لصالحهم، فكانت تلك الصحيفة تلعب، فعلا، دورا دعائيا استعماريا، بل كانت تعتبر من أقوى الوسائل الدعائية لتهدئة الخواطر في حالة الغضب أو السخط أو اليأس من التغير نحو حياة كريمة تحترم حقوق الإنسان في تقرير مصيره، إلا أن الجزائريين لم يكونوا يثقون أبدا فيما يقوله الاستعمار أو يقدمه من وعود كاذبة وآمال زائفة(68).

كان دور ضباط المكاتب الإدارية، كذلك، هو مراقبة رجال الدين أو كما يسمونهم بـ "الأشراف" الذين كانوا، في الأصل، "طُلبة" (أي مدرسين في كتاتيب) تجمعهم صلات ببعضهم البعض بحكم الانتماء إلى طريقة واحدة أو زاوية واحدة أو وحدة الدين، لقد كانوا يبشرون الناس بالنصر لحملهم على الجهاد أو "الحرب المقدسة"، كما يطلق عليها الاستعمار: " أنهم يحرضون القبائل على القتال مؤكدين لها أن موعد رحيل الفرنسيين من البلاد قد حان..". إنه وجود، في نظرهم، عابر لا يمكن أن يدوم أبدا، في هذا الإطار كلف الضابط "دونوفو" De Neveu لإعداد دراسة ميدانية تستهدف معرفة أصول وطرق وانتماءات هؤلاء الرجال، وفعلا، فقد أعد كتابا ضمنه مختلف تلك الطرق وتلك الزوايا، تحت عنوان: "الإخوان والطرق الدينية عند مسلمي القطر الجزائري" عام 1849(69).

لم يكن هذا الكتاب دراسة علمية وموضوعية بقدر ما كان يستهدف تنوير السلطات الفرنسية العليا بهذا القطاع الذي كان يزعج وجود الاستعمار ويشكل صخرة كؤودا أمام توغله في البلاد، حيث تساءل هذا الضابط عن العامل المشترك الذي يجمع بين رجال الدين: "*كل هؤلاء الأشراف التابعين لبومعزة*(70) *وغيره والذين يجوبون البلاد ويثيرون الجماهير، ألا تجمعهم صلة مشتركة ؟ لقد بات واضحا اليوم أن هناك يدا واحدة مهيمنة تسيرهم، لا نعرفها، وأن علاقة متينة تربط كل هؤلاء الثوار، لا تنقطع جذورها.." ذلك أن هدف هؤلاء الرجال هو إبقاء الجماهير الأهلية مهيأة باستمرار للثورة الشاملة ضد المحتل. لقد كان لزاما على ضباط المكاتب العربية، إذن، مضاعفة مجهوداتهم لمعرفة*

MOKARABAT

الرجال وكل ما يجري بالبلاد وذلك بفرض مراقبة دائمة ومستمرة على المساجد والزوايا وكل الذين ينتمون إليها..." (71)

لقد تلقى ضباط المكاتب العربية تعليمات بمقتضى منشور صادر من الحاكم العام بتاريخ 27 نوفمبر 1847 لجمع كل المعلومات المتعلقة بالزوايا وأتباعها حتى يتم مراقبتها مراقبة محكمة، كما بين هذا المنشور حقيقة اقتنعت بها السلطات الاستعمارية من خلال تجربتها في الجزائر على أن "الحياة الرسمية" للمجتمع الجزائري إنما يترجمها قادتها العسكريون في حين أن أحاسيسها وتوجهاتها كان يعبر عنها بصدق زعماؤها الروحيون، ولاحظ أيضا هذا المنشور أن هذا العنصر الهام الذي على أساسه تكتمل الأبحاث في المشروع الاستعماري كان قد أهمل، تقريبا، في مختلف تقارير المكاتب العربية. من اجل ذلك أعطيت تعليمات دقيقة لهذه المكاتب بهدف دراسة هذه المسألة دراسة عميقة ومتأنية... (72)

***– القضاء:**

كان المسؤولون في المكاتب العربية يقومون بدور القضاة حيث يشرفون على عملية تنفيذ الأحكام القضائية وتعديل الأحكام التي لا ترق لهم (73)، وكانوا يهتمون بكل القضايا المدنية و يمارس القضاة مهامهم تحت مراقبتهم، أما المسائل الإجرامية فقد كانت من اختصاص مجالس الحرب Conseils de guerres، وكان ضباط المكاتب العربية هم الذين يقومون بجمع المعلومات حول كل قضية، ويُكونون ملفات حول ملابساتها، أما المخالفات الأخرى فيقوم، ضباط المكاتب العربية بتحديد عقوبات بشأنها إما بالسجن أو غرامة مالية أو دفع تعويضات(74).

وقد كانت مسألة اختيار القضاة "المخلصين لفرنسا" من أجل سير إدارة المكاتب العربية، من أهم المسائل بل من أعقدها، ذلك أن عداء وحقد الكثير من القضاة الجزائريين تجاه الاستعمار، غالبا ما أفشل كل محاولات الضباط لبسط نفوذهم على الأهالي، الأمر الذي دفع بهؤلاء الضباط للسعي بكل ما أوتوا من مجهودات إلى استقطاب القضاة الجزائريين(75).

كما أن المسؤولون الفرنسيون كانوا يقومون بزيارات أسبوعية للأعراش فيديرون القضاء، مستعملين الغلظة اللفظية والعصا والتهديد، ويسلطون العقوبات ويفرضون الغرامات، ويجمعون المعلومات، وهؤلاء المسؤولون المدنيون كانوا يتعاونون في مهمتهم مع الوسطاء الجزائريين وهم القياد وشيوخ القبائل والأعراش، ورغم هذه الصلاحيات فإن سلطات المسؤولين المدنيين لم تكن مطلقة مثلما كان عليه حال المكاتب العربية العسكرية، لأن المسؤول المدني يبقى تابعا للوالي وليس مستقلا عنه(76).

والواقع أن مؤسسة المكاتب العربية والمحاكم الفرنسية لم تكن سوى وسائل حربية مكلفة بضمان إخضاع الأهالي إخضاعا تاما، فكانت نشأة تلك المؤسسات بهدف المحافظة على السيادة الاستعمارية، لذا فإن النظام القضائي للمكاتب العربية، كان يطبق، لا ريب في ذلك، قاعدة الغالب، ذلك أن مبدأ القمع الجماعي، كان الوسيلة الوحيدة من أجل المحافظة على الأمن والاستقرار بالبلاد، لقد كانت القبائل بمقتضى هذه القاعدة مسؤولة عن كل ما يحدث في أراضيها و قد كان العسكريون يستخدمون غرامات من 50 إلى 200 فرنكا والسجن من 15 إلى 60 يوما،

MOKARABAT

وكان الضباط الفرنسيون يستعملون كذلك كل وسائل الردع والتعسف وإنزال الرعب الجماعي، حيث كان مبدأ المسؤولية الجماعية من طرف المكاتب العربية والقوات الاستعمارية عامة، هو الوسيلة الفعالة بالنسبة للمستعمر لمعرفة المجرمين. إن فكرة العقوبات الجماعية التي هي عكس قانون العقوبات الفرنسي، من ذلك شن الحملات العسكرية على القبائل والقتل الجماعي ومصادرة الأراضي والأملاك، إنما كانت كإجراء حربي رهيب، فكان ذلك هو الإطار التاريخي المفروض على الجزائريين منذ ما يزيد عن قرن(77).

***– جمع الضرائب:**

بالرغم من أن المهمة الرئيسية لرؤساء المكاتب العربية، بصفتهم ينتمون إلى السلطة العسكرية، هي جمع المعلومات التي تخدم الجيش وتساعده على تقوية نفوذه، إلا أن هذا لم يمنعهم، كذلك، من جمع المعلومات المتعلقة بإحصاء الأراضي، والتعرف على مجاري المياه، وأخذ فكرة عن التنظيم السياسي الموجود في أوساط العشائر، وتحديد نوعية المداخيل المالية حتى يتمكن الضباط من الحصول على أموال كبيرة عند جمع الضرائب(78) لتمويل ميزانية الخزينة الاستعمارية التي تستمد مواردها من جباية الضريبة من الأهالي، وكان المكتب العربي هو الوحيد الذي يشرف على جباية الضريبة ويبحث عن المادة أو العينة العقارية أو غيرها التي يمكن أن يفرض عليها الضريبة، وهو وحده الذي كان يطالب بزيادة الضريبة أو تخفيضها أو الإعفاء منها، حيث كان يُعد كل الوثائق المتعلقة بهذا الموضوع، هذا وعندما تحين جبايتها يعطي أوامره إلى رؤساء الأهالي لاستخلاصها، بالإضافة إلى ذلك كان يسهر على أن تكون المبالغ المستخلصة من دفع الضريبة كاملة غير منقوصة وطبقا للوثائق المعدة لذلك، إذ كان يرسل بتلك المبالغ إلى الخزينة العامة. لقد كانت الضريبة المفروضة على الأهالي قاسية وجائرة، خاصة بالنسبة للطبقات الفقيرة، كما أنها عملت على تحطيم الفلاحين، فالبرغم من المجاعات والأزمات الاقتصادية المتتالية، وبالرغم كذلك من الأوبئة(79) التي كانت تأتي على السكان، فإن الإدارة الفرنسية لم تكترث لذلك، بل ظلت تفرض عليهم ضرائب باهظة تفوق إمكانياتهم(80).

ج– المكاتب العربية واستغلالها للعنصر الأهلي:

لم يكن هدف الفرنسيين من توظيف رؤساء العائلات الكبيرة خدمة العائلات أو الجزائر أو الدين، ولكنهم فعلوا ذلك ليتمكنوا بواسطتهم من السيطرة على البلاد وضرب المقاومة وتمزيقها. وفي هذا الصدد يقول سيروكا Seroka، أحد الذين خبروا هذه العائلات وعملوا على رأس المكاتب العربية زمنا طويلا ما يلي: "*أن معرفة خلفية العائلات الرئيسية في هذه البلاد وعداواتهم وصداقاتهم وثأرهم، يجعلنا قادرين أكثر على حكمهم، كما أن معرفتنا، عن كثب، لتاريخ البلاد المغلوبة تقينا غالبا من الوقوع في الخطأ*" (81).

كان هؤلاء الموظفون الجزائريون يمارسون سلطاتهم بشيء من القوة والاستقلال، ويتمتعون بالثروة والجاه، ولعل ذلك هو ما أطمعهم في قبول المسؤولية من أيدي أعدائهم. وكان ذلك هو "العصر الذهبي"، إذا صح التعبير، لأرستقراطية (الأجواد والصفوف) الجزائرية في عهد الاستعمار، وهو العصر نفسه الذي شهد تدهور البرجوازية (أغنياء المدن)... لقد كانت الإدارة الاستعمارية في حاجة إلى تلك الأرستقراطية الأهلية فمكنت لها في الأرض واعترفت لها ببعض

MOKARABAT

الحقوق وتغاضت عن بعض عيوبها ما دامت تقوم بالمهمة الموكلة إليها أو المرجوة منها، وهي التعاون على كبح المقاومة وتهدئة البلاد، والتي لم تدم طويلا.[82]

وعلى هذا الأساس كان الفرنسيون يخططون بأن يتوسطوا للعائلات الكبيرة في حكم الجزائريين، واعتبروا هذه القيادات متعاونة معهم من أجل مصالحها الخاصة. فأسندوا إليها دورا بارزا في بادئ الأمر (الشرطة، والضرائب وتسليط العقوبات...الخ، وأضفوا عليها الألقاب والنياشين والمال والأرض والجاه، وسموها الأرستقراطية العربية، وهي الفئة التي كانت القاعدة لتشييد المملكة العربية التي كانت تدور بخلد الإمبراطور نابليون الثالث، قبل أن يعلنها في مشروعه المشهور، ولم تكن هذه العائلات[83] كلها من فئة الأجواد (النبلاء) أو رجال الحرب، فقد كان من بينها أيضا عائلات دينية لا تتدخل في المسائل العسكرية في الماضي إلا عند الثورة ضد النظام.[84]

لقد استلزم الأمر، بالنسبة لسلطات الاستعمار، الاعتماد على العنصر الأهلي لتحقيق مآربه في الاحتلال والسيطرة، لذا عرف كيف يستفيد من بقايا التنظيم الإداري التركي، خاصة فيما يتعلق بالأسر الكبرى من اجل المحافظة على الوضع الراهن، والاستفادة من ملحقاته في التنظيم العسكري، وقام بإعادة هيكلة تلك القوات تحت وصاية مؤسسة المكاتب العربية التي أصبحت تشرف عليها إشرافا مباشرا، فما هي هذه العناصر؟ وما هي مهامها؟

القوم: (Goum) استعمل ضباط المكاتب العربية هذه القوة الأهلية غير المنتظمة في مهام استعمارية كثيرة، ساعدت، دون شك، القوات الفرنسية على فرض هيمنتها على البلاد مدة طويلة من الزمن، ومن جملة ما كانت تقوم به هو استخلاص الضرائب من القبائل التي تمتنع عن الدفع والرافضة للاحتلال وكذا مراقبة تحركات البعض الآخر منها، هذا إلى جانب مساعدة ضباط المكاتب العربية في كشف الطرق واستطلاع الوضع، حينما تكون القوات الفرنسية على أهبة الاستعداد لشن غاراتها العدوانية على القبائل، وبالرغم من أنها كانت تمثل قوة هامة بالنسبة لمؤسسة المكاتب العربية والقوات الاستعمارية عامة، فإن كثيرا من عناصر "القوم" كانت محل شك وريبة في نظر ضباط تلك المؤسسة، فيما يتعلق بولائها وإخلاصها لفرنسا[85].

المخزن: هي القوة الثانية التي استخدمتها تلك المؤسسة الاستعمارية من أجل مصلحة الاحتلال وزرع الفتنة والتناحر بين أفراد المجتمع الجزائري. كانت هذه القوة الأهلية غير المنتظمة تشكل العنصر الأساسي للقوات التركية بالجزائر، وهي تمثل مجموعة من القبائل المعفاة من الضريبة مهمتها مساعدة المنتصرين لإخضاع المنهزمين على حد تعبير فرديناند لاباسيت[86] Ferdinand Lapasset ، ولم تكن عناصر المخزن تخضع لتنظيم عسكري أو إداري وإنما كانت مقيمة وسط أهلها وقبائلها وتستجيب عند الحاجة لتلك المؤسسة الاستعمارية، وكانت مهمتها الأساسية تتمثل في التجسس وجمع المعلومات الضرورية لصالح الاستعمار من قبل القبائل وكذا تبليغ أوامر المكاتب العربية إليها ومراقبة تحركات الأهالي[87].

– ***الخيالة:*** أنشئت تلك الفرقة من أجل ضمان استمرارية البريد والاتصال بين المكاتب العربية ورؤساء الأهالي، وكذلك من أجل تبليغ أوامر السلطة العليا وتعليماتها والمساهمة في المحافظة على الأمن والاستقرار في البلاد، وهي قوة أهلية غير منتظمة وتتقاضى عناصرها رواتب، مقابل خدماتها المقدمة للمكاتب العربية خاصة تدعيم سلطة قادة

MOKARABAT

الأهالي المخلصين للقضية الفرنسية، وقد أطلق الضابط "شارل ريشارد" Ch.Richard على هذه الفرقة تسمية "الدرك السياسي"، لأنها كانت مهيأة أكثر من المخزن للمحافظة على الأمن العام، إنها كما قال هذا الضابط: بمثابة أيادينا وأعيننا وأذانينا في البلاد[88].

– ***الصبايحية***: [89] اتجه تفكير الاستعمار الفرنسي لتدعيم مؤسسته الاستعمارية بفرقة أخرى أهلية، بدت له أكثر فاعلية من الفرق السابقة الذكر، وهي الفرقة المسماة بالفيلق الثالث للصبايحية، التي تستمد جذورها من التنظيم العسكري التركي بالجزائر، ولكن بشكل يختلف عنه في الفترة الاستعمارية من حيث الوسيلة والهدف، حيث كان بواسطتها يتم تبليغ أوامر المكاتب العربية للقبائل وكذا اطلاعها على الوضع، مما يفسر بروز فكرة إستراتيجية ضباط المكاتب العربية مفادها: إنشاء مجموعة من "الزمالات"[90] تكون في شكل خيمات عسكرية، تحت قيادة هؤلاء الضباط بهدف السيطرة على النقاط الحساسة من البلاد، خاصة منها الواقعة بالحدود[91].

د– بيجو وسياسة الإدماج:

كما يجدر بنا، في سياق الكلام حول السياسة الأهلية في هذه الفترة، أن نشير إلى أن بيجو كان يسعى لتحقيق التهدئة، ومن أجل ذلك جاء بفكرة سياسة إدماج الأهالي، وفي هذا المجال، كتب ما يلي:*" ...وبهذا نستطيع، قبل كل شيء، أن نجعلهم يتقبلون الخضوع لسيطرتنا، وتكون لهم نفس الهوية معنا، وهذا من اجل تشكيل شعب واحد، تحت الحكم الأبوي لملك فرنسا* "[92].

وبرغم الأعمال القمعية التي كان ضباط المكاتب العربية يمارسونها ضد الأهالي، وبكل برودة، فهذا لم يمنع من أن بعضهم كان يرى بأن القمع لا يجدي نفعا ومن الضروري فتح الطريق بأساليب لائقة لإدماج الأهالي، وقد عبر عنها "والسين استرهازي" Walsin Esterhazy الذي كان مكلفا بالشؤون العربية بمستغانم من 1840 الى 1841 بقوله: " إذا كان الاحتلال ليس وسيلة عمل للغزو، فهو يمثل أداة للحضارة *بعد الغزو*"، أما بيليسيي، فيؤكد بأنه: " *لا يوجد غزو شرعي ودائم إلا إذا قام الشعب المنتصر برعاية الشعب المنهزم، لضمان انصهار كلي في المستقبل*"، وكان في ذهن بعض الضباط الذين شاركوا في الغزو، أن إدماج الأهالي لا يحدد بمجموعات طائفية، ولا حضارية، بل يجب أن يكون شاملا، ولكن ما مصداقية ذلك مع ما يقوم به ضباط المكاتب العربية من مهام تتناقض مع ما يدعون؟ لقد تم عزل الأهالي في المناطق العسكرية ووضعوهم في أماكن صعبة لإخضاعهم، ومن جهة أخرى، لم يغب عن المارشال بيجو أن يذكر في منشوره الصادر بتاريخ 10 أفريل 1840 معلنا: "*أظن أنني قلت لكم، في كثير من المرات، بأن مذهبي السياسي تجاه الأهالي، ليس القصد منه طردهم، ولكن لدمجهم بنا، وليس طردهم من كل أراضيهم لإبعادهم إلى جهات أخرى، ولكن لربطهم بمناطقهم التي يملكونها ويتمتعون بها منذ أمد بعيد عندما كانت هذه البلاد غير موزعة بشكل متجانس بين أبناء القبيلة*، لكن فكرة إدماج الأهالي[93] بقيت غاية بعيدة المنال بالنسبة لبيجو، وكما هو الشأن بالنسبة لبقية الطبقة السياسية الفرنسية، لأن مرحلة توطيد الاحتلال الفرنسي كان يجب أن تنتهي قبل التفكير في اندماج بشري[94].

MOKARABAT

2- تطور السياسة الأهلية في ظل الجمهورية الثانية:

إن انتخاب لويس نابليون الثالث[95] رئيسا للدولة من طرف الجمعية الوطنية الفرنسية في شهر ديسمبر من عام 1848، غير مجرى الأمور بعض الشيء لأن الجمهوريين اليساريين كانوا يظنون أنه سيخدمهم ويعمل على تحقيق مطالبهم فأيدوه، وكذا رجال الكنيسة والمحافظون الذين وضعوا ثقتهم فيه، غير أن نابليون فاجأ الجميع بانتهاجه سياسة خاصة به وحسب مزاجه حيث استعان بالفلاحين ورجال الأعمال وجندهم للعمل من أجل المحافظة على الاستقرار والأمن والتخلص من خصومه، وعمل على كسب ولاء الجيش والشرطة[96].

وبعد ثورة 1848 أرادت فرنسا أن تعطي نفسا جديدا لتواجدها في الجزائر، حيث عمدت إلى تطبيق نفس النظام السياسي والإداري الساري المفعول بفرنسا، وهذا كان تلبية لرغبة المعمرين الأوروبيين بالجزائر، وضمن هذا الإجراء تقرر إلغاء نظام المقاطعات الإدارية وتعويضه بنظام العمالات Départements.[97]

وبناء على دستور 1848 الفرنسي أصبحت الجزائر مقسمة إلى ثلاث ولايات، على رأس كل منها وال وإلى جانبه قائد عسكري، وما دام الحكم كله على النمط العسكري فإن الكفة كانت دائما إلى جانب العسكريين. وكان إنشاء الولاية المدنية من مطالب الكولون وليس من مطالب الجزائريين، لكونه يتماشى مع الفكر الجمهوري الليبرالي الذي جاءت به ثورة 1848[98]، وقد نصت قوانين هذه السنة، أيضا، على تقسيم كل ولاية إلى مجموعة من البلديات، وكان لكل بلدية مجلس ورئيس بلدية، وكان الفرنسيون ينتخبون ممثليهم في المجلس، وكان المجلس يضم بعض المستشارين الجزائريين الذين تعينهم السلطات الفرنسية، ويسمون مستشارين بلديين، وهم عادة من أعيان المدن أيضا مثل (بوقندورة) في العاصمة، الذي كان من رجال الدين، وقد ظل مدة طويلة في القضاء والفتوى أيضا، وهناك نماذج من هؤلاء المستشارين في وهران وقسنطينة، ومن الملاحظ أن رئيس البلدية في هذه الآونة لم يكن منتخبا بل يكن معينا من الوالي والحاكم العام، ومن صلاحيات الحاكم العام حل مجلس البلدية، أما مهام المجلس البلدي فقد كانت متعددة الجوانب فهي تشمل دراسة الميزانية وتدبيرها والسهر على المرافق العامة وتنشيط الأسواق، والمحافظة على الطرقات، ورعاية التعليم، ولكن هذه المسائل كلها بالنسبة للجزائريين لا تعني شيئا لأنهم بعيدون عن اهتمام البلديات بهم، وكان إهمالهم مصدر شكوى دائمة، رغم أنهم كانوا يدفعون الضرائب الثقيلة من أجل تنفيذ المشاريع المذكورة. وبناء على القوانين الفرنسية السارية حينذاك فإن القايد أصبح يسمى "مساعدا بلديا" وكانت مهمته تتمثل في الجوسسة على بني جنسه وتوصيل الأخبار إلى السلطات المحلية الفرنسية، كما تتمثل مهمته في مساعدة المبعوثين الفرنسيين لجمع الضرائب وإحصاء السكان وتقديم المعلومات عن الغائبين، وللقايد مساعدون جزائريون أيضا يطلق عليهم (الحراس) أو (شامبيط Garde champêtre)، وكان هؤلاء مثار شكوى من الناس لتعسفهم، وقد أصبح القايد في هذه الفترة يُعين من قبل الوالي، بعد دراسة ماضي عائلته وسلوكه ومكانته، وكان على رأس كل دوار قايد، وأغلب القياد كانوا ابتداء من الستينات، من سقط المتاع ومن الذين جاؤوا متحمسين لخدمة السلطة الفرنسية وجمع المال، دون مراعاة لأصول ولا خوف من الله ولا رادع من ضمير، وفي المناطق الداخلية استعمل الفرنسيون الجزائريين ضد بعضهم

MOKARABAT

البعض، طبقا لسياسة سموها "سياسة الصفوف"، أي ضرب صف بصف وحزب بحزب، سواء في العائلات والأعراش أو الطرق الصوفية أو المرابطين[99].

وقد قام أحد الباحثين بإحصاء العائلات المشاركة في الوظائف العسكرية السياسية التي أنشأها الفرنسيون فكانت نتيجة بحثه ملفتة للنظر حقا وتعبر عن فشل الطرفين في نظره، فبحلول سنة 1850 كان عدد الموظفين من العائلات البارزة كما يلي: 9 خلفاء، و5 باشاغاوات، 59 آغا (أو قايد القياد)، 85 قايد، وجميعهم كانوا يمارسون صلاحياتهم القديمة (منذ عهد بوجو) مع التوسع فيها، ثم أخذت هذه الزعامات تضمحل شيئا فشيئا، والواقع أنهم لم يلغوا تلك الوظائف هكذا كلية، ولكنهم كانوا يقلصون منها ببطء حتى لا يحدث ذلك ردود فعل عنيفة كالثورات، إنها عملية تذويب بطيئة. وقد سمى بعضهم تلك الطريقة بالبقرطة(من البيروقراطية)، فالخلافة الواحدة كانت تتجزأ إلى عدة أغوات وقيادات حتى لا يستقل صاحبها بالنفوذ، والعائلة الواحدة يجب إشراك عائلات أخرى منافسة لها فيما كان لها حتى يحدث التوتر المطلوب بينها ويتطلب الأمر تدخل العدو، وكلما حدثت ثورة، مثل ثورة الزعاطشة أو القبائل أو أولاد سيدي الشيخ[100]، كانت العائلات الحاكمة في المنطقة تعاقب بتجزئة منطقة نفوذها أو بإبعاد رئيسها أو بتعيين منافس له من نفس العائلة أو من عائلة أخرى[101].

3- *السياسة الأهلية في عهد الإمبراطورية الثانية:*

في شهر ديسمبر من عام 1852 ألغى لويس نابليون بونابرت النظام الجمهوري وأنشأ الإمبراطورية الثانية التي تربع على عرشها لغاية سنة 1870، حيث أعطى لويس نابليون انطباعا للأوروبيين في الجزائر بأنه يؤكد فكرة إدماج الجزائر في فرنسا، وقد أكد هذه الحقيقة علانية في خطابه المشهور بمدينة بوردو الفرنسية سنة 1852، معلنا بوجود مملكة مواجهة لمدينة مرسيليا ينبغي إدماجها في فرنسا، غير أنه في واقع الأمر كان يخطط للإنفراد بالسلطة وإنشاء وزارة خاصة بالشؤون الجزائرية يشرف عليها الأمير جيروم نابليون (أصغر الأشقاء لنابليون بونابرت)، وادعى الإمبراطور أن دور الجيش الفرنسي في الجزائر قد انتهى بعد الاستيلاء على بلاد القبائل سنة 1857، ولهذا يتعين على فرنسا أن تقيم إدارة مدنية في الجزائر ويوضع حد لوزارة الحربية التي تشرف على الشؤون الجزائرية لغاية 1857[102].

وتحقيقا لهذا الهدف قام نابليون الثالث يوم 24 جوان 1857 بإنشاء وزارة للجزائر والمستعمرات وعين على رأسها الأمير جيروم نابليون، وحسب النصوص القديمة، فإن المهمة الأولى لهذه الوزارة هي توحيد جميع المصالح الحكومية والهيئات التي تعمل بالجزائر بحيث تخضع جميع المصالح لسلطة مركزية واحدة. والمهمة الثانية لهذه الوزارة هي أنها تحل محل الحاكم العام للجزائر، ذلك المنصب الذي أُلغي بعد أن أصبحت الوزارة الجديدة للجزائر هي التي تختص بالشؤون الجزائرية وتتخذ القرارات في مقرها الموجود بباريس، والمهمة الثالثة لهذه الوزارة هي إعادة تنظيم الأمور الإدارية بالجزائر بحيث تقرر إنشاء أمانة عامة في الوزارة تشرف على قضايا العدالة، والشؤون الدينية والتعليم، بالإضافة إلى ثلاثة إدارات رئيسية هي: إدارة الشؤون الداخلية، وإدارة الشؤون المالية، وإدارة الشؤون العسكرية والبحرية. ومن مجموع هذه المصالح تشكل "المجلس الأعلى للجزائر والمستعمرات"، وكان هذا المجلس عبارة عن هيئة استشارية لوزارة الجزائر[103].

MOKARABAT

– نابليون الثالث والمملكة العربية

شهدت فرنسا جدالا حادا حول صلاحية سياسة الاندماج في الجزائر، الأمر الذي جعل نابليون قلقا من هذه الحالة، لذلك قرر في سبتمبر 1860 أن يزور الجزائر لأول مرة، حيث استمرت الزيارة ثلاثة أيام من 17 الى19 سبتمبر، برفقة زوجته مؤكدا تقديره لمعاناة العرب وضرورة حمايتهم من تعسف السلطات المدنية، وعندما رجع إلى فرنسا كان مقتنعا بأن سياسة الاندماج لم تنجح، لذلك ألغى وزارة الجزائر والمستعمرات في نفس العام وأعاد الحاكم العسكري إلى الجزائر وعين لذلك الجنرال بيليسي حاكما عاما.[104]

وفي يوم 24 نوفمبر 1860 قرر نابليون الثالث إلغاء وزارة الجزائر بسبب الفشل الذريع في انتهاج سياسة واضحة المعالم، وقيام صراعات قوية بين المحبذين للتخلص من النظام العسكري الموجود بالجزائر وإنهاء مهام المكاتب العربية وبين المؤيدين لإبقاء سلطة مركزية قوية في الجزائر تخدم مصالح المعمرين، وابتداء من يوم 10 نوفمبر 1860 تقرر الرجوع إلى العمل بالنظام السابق والمتمثل في وجود حاكم عام بالجزائر العاصمة يخضع لسلطة نابليون الثالث، ويبدو أن نابليون الثالث كان يختلف مع المعمرين الأوروبيين الذين كانوا يُنادون بتشكيل قوة تمثلهم في الجزائر وباريس وتجبر السلطات الفرنسية على إقامة نظام خاص بالجزائر يسمح لهم فيها بحرية التصرف في شؤونها وعدم التدخل في شؤونهم سواء من طرف رجال الجيش الفرنسي أو من طرف السلطات العليا بباريس، وكانت وجهة نظر نابليون الثالث تتمثل في دمج الأوروبيين والجزائريين وخلق سلطة محلية ومنفصلة عن فرنسا لأنه من الصعب على مجموعة صغيرة من الأوروبيين أن يسيطروا على الموقف ويتحكمون في زمام الأمور.[105]

وتحت تأثير أفكار الأمير عبد القادر، الذي تم إطلاق سراحه سنة 1852، وإسماعيل عربان[106] رأى نابليون أن يخلق مملكة عربية في الجزائر، ففي رسالة، كانت بمثابة برنامج إصلاحي،[107] بعث بها إلى بليسي في 6 فيفري 1863 أمره فيها بوقف مصادرة الأراضي، وإعلان المساواة الكاملة بين الجزائريين والفرنسيين، والتصريح بأن فرنسا لم تكن في الجزائر لاضطهاد أهلها ولكن لتجلب إليهم الحضارة، والإخبار بأن الجزائر لم تكن مستعمرة ولكن مملكة عربية[108]، وإعلامهم بأن نابليون إمبراطور العرب كما هو إمبراطور الفرنسيين[109]. ولكي يؤكد هذه السياسة أصدر نابليون القرار المعروف بمرسوم سنة 1863 "مرسوم الأرض"[110]، أوقف به استعمار الأراضي واعترف فيه بحق الجزائريين في التمتع دائما بالأراضي التي كانت لهم بالتقاليد[111].

ولتوضيح أفكاره وتعزيز طموحاته قرر نابليون أن يزور الجزائر مرة ثانية، للاطلاع عن كثب على نتائج سياسته، وقد دامت زيارته 5 أسابع من 3 ماي الى 7 جوان سنة 1865 زار خلالها أهم المدن والقرى في الجزائر من بينها: البليدة، المدية، وهران، مستغانم، قسنطينة، بسكرة، باتنة، عنابة وبجاية...وغيرها، حاملا معه فكرة خلق "الكيان الجزائري" ولكن (ماكماهون)، الحاكم العام الجديد والكولون قد استقبلوه ببرودة وشك[112].

وبعد عودته إلى باريس بعث برسالة في 20 جوان 1865 إلى ماكماهون[113] تتضمن ثماني وثمانين صفحة بعنوان " سياسة فرنسا في الجزائر" تناول فيها جميع الموضوعات العزيزة على الجزائريين وأصدقائهم[114]. ولكن أطول تشريع

MOKARABAT

عهدا قام به نابليون بخصوص الجزائر هو قراره المعروف بسيناتوس .كونسولت[115] لعام 1865 أي بعد حوالي شهر فقط من عودته الثانية من الجزائر، وقد نص هذا التشريع بأن الجزائريين رعايا فرنسيين ولكنهم يخضعون لأحكام الشرع الإسلامي، فإذا طلب أحدهم الجنسية الفرنسية فإنه يحصل عليها، ولكن في هذه الحالة يصبح خاضعا للقانون الفرنسي، وهكذا فإن الجزائريين قد أصبحوا فرنسيين من ناحية ورعايا فرنسيين من ناحية أخرى، وقرار 1865 قد أوضح بأن الجنسية الفرنسية غير متناسبة مع حالة المسلم الجزائري ما دام هذا يعيش بمقتضى الشرع الإسلامي، وقد قدر لهذا القرار أن يستمر، مع بعض التعديلات سنة 1919، إلى سنة 1947، لذلك كان على الحركة الوطنية الجزائرية أن تلجأ إلى العنف لكي تتخلص من تشريع نابليون التاريخي، لكن خطة نابليون لإنهاء الاستعمار وإنشاء مملكة عربية، وكيان جزائري، قد فشلت تماما، ويعزو بعض المؤرخين هذا الفشل إلى عدم تعاون الحاكمين العامين في ذلك الوقت وهما بيليسي و ماكماهون اللذين لم يكونا يثقان في عربان، مستشار نابليون، ولا يشجعان سياسة نابيلون في الجزائر، متآمرين في ذلك مع الكولون، وهناك من المؤرخين من يلوم الكولون، ومنهم الجنرال "هانوتو" Hanotaux الذي يقول: *"كل ما يحلم به الكولون هو إقامة بورجوازية إقطاعية، يحميها الجيش، ويقومون هم فيها بدور السادة، أما الأهالي(الجزائريون) فيؤدون فيها دور العبيد"*. بل إن هناك من المؤرخين من يلوم نابليون نفسه على فشل سياسته، مؤكدين بأن سياسته كانت غير واضحة، ويلومونه على الاعتماد على موظفين غير موثوق بهم لتطبيق برنامجه في الجزائر[116].

وقد أدى إلحاح الكولون على توسيع نطاق الحكم المدني وتفتيت الأعراش الجزائرية بعد مرسوم 1863، وتقليص صلاحيات القياد إلى إنشاء نظام إداري جديد وتطوير الأنظمة القديمة، وساعدهم على ذلك الثورات المستمرة وحدوث الجوائح (الأزمات) سنة 1867. ففي هذه السنة أنشئ نظام "البلديات الجزائرية"[117]، وكان معظم أعضاءها من الكولون وكانت لها صلاحيات واسعة، وقد ورثت اختصاصاتها من المكاتب المدنية بعد إلغائها، وأصبح الجزائريون داخلين تحت السلطة الإدارية لهذه البلديات الجديدة بواسطة القياد ورؤساء الأعراش، نتيجة التوسع في المناطق المدنية التي أصبحت تشمل أكثر من هكتار من الأراضي وتضم حوالي نصف مليون من الجزائريين، ولكن رغبات الجزائريين لم تكن تؤخذ في الاعتبار في هذه البلديات أيضا، وكان ممثلوهم فيها رموزا فقط ولا دخل لهم في القرار، رغم أن من مهام المجالس البلدية دراسة الميزانية وجمع الضرائب المنجرة في أغلبها من الجزائريين[118].

وفي سنة 1868 ظهرت "البلديات المختلطة" في المناطق التي ما يزال يسيطر عليها العسكريون وكان لهذه البلديات لجان تسيرها (وليس مجالس)، تتألف من ضباط ومستشارين أوروبيين (فرنسيين) ومن مسلمين ويهود، لإحداث التوازن الذي كان الفرنسيون حريصين عليه، بقطع النظر عن الأغلبية الجزائرية، والضابط المسؤول عن البلدية المختلطة هو الذي كان يقوم أيضا بوظيفة القاضي وشيخ البلدية معا.وهناك تجارب إدارية أخرى لا تخرج عن محاولات البلديات العسكرية المتولدة عن إنشاء الدواوير بعد مرسوم 1863، وقد استحدثت أيضا نظام الجماعة في الدوار بطريقة تختلف عن حكم الجماعة القديم، والمقياس الذي نعرف به هذا النظام أو ذاك هو الوجود الأوروبي الفرنسي نفسه، فحيث يكثر الكولون تكون البلدية مدنية أو قريبا من ذلك، وحيث يكثر الجزائريون تظهر البلدية العسكرية

MOKARABAT

على أنقاض المكتب العربي القديم، ولكن المكتب العربي (العسكري) لم يختلف تماما فقد ظل هو المفتاح لحكم الجزائريين في المناطق العسكرية الجنوبية ومعظم التجارب البلدية كانت لترضية الكولون من جهة وإدماج الجزائر في النظام الفرنسي من جهة أخرى[119].

وقبل أن تشفى الجزائر من عهد النكبات (1866-1869)، سقطت الإمبراطورية الثانية، وأعطى هذا الحادث للكولون أعظم فرصة للفرح كما أعطاهم حرية الحركة في الجزائر، فقد عاشوا، حوادث كمونة باريس، وأنشأوا من جهتهم لجنة الإنقاذ الوطني وشرعوا في تطهير موظفي الإمبراطورية المنهارة فطردوا الحاكم العام بالنيابة "ايستر هازي" من قصره وذلك لسياسته الليبرالية، بينما استقال والي عمالة الجزائر خوفا على حياته، أما باريس فقد أمطرت الجزائر بوابل من القرارات التي بلغت ثماني وخمسين قرارا في ظرف خمسة شهور،[120] من بينها قرار ينشئ منصب حاكم مدني –كما طلب الكولون– وآخر يُلحق الجزائر مباشرة بفرنسا بواسطة دمج شؤونها في مختلف الوزارات بالحكومة الفرنسية في باريس، وقد كان الجنرال ادميرال دي غيدون[121] De Gueydonهو أول حاكم عام مدني رغم أنه كان عسكريا[122].

وباختصار فإن سياسة نابليون الثالث في الجزائر كانت مائعة ولم تحقق أية نتيجة ايجابية بالنسبة للجزائريين سواء بالنسبة لحصولهم على حقوقهم السياسية والمتمثلة في حرية التعبير أو بالنسبة للمساواة مع الفرنسيين المقيمين بالجزائر. وعليه فإن سياسة إدماج الجزائر في فرنسا والمساواة بين الفرنسيين والجزائريين في الحقوق والواجبات لم تتجسد في أرض الواقع، وكل ما عمله في حقيقة الأمر هو تمكين قادة الجيش من التصدي لمقاومة الجزائريين في بلاد القبائل وبالجنوب وتدعيمهم من أجل الانتصار على رجال المقاومة الجزائرية، وبذلك حقق رغبة الفئة العسكرية. وبالنسبة للمعمرين فقد ساعدهم على تحطيم مؤسسات الدولة الجزائرية واستبدال تلك المؤسسات بهياكل إدارية جديدة فرنسية سواء في ميدان التسيير الإداري أو القضائي أو المالي[123].

– انهيار الإمبراطورية وقيام نظام استعماري جديد:

إن انهيار الإمبراطورية ووقوع الإمبراطور نابليون نفسه في الأسر على يد الألمان سنة 1870 كان بمثابة النهاية للصراع بين المعمرين والحكومة الفرنسية حول كيفية تسيير الجزائر، فالعسكريون الذين انهزموا في معركة "سيدان" فقدوا مصداقيتهم الاجتماعية في الجزائر وفي فرنسا ذاتها، والمجموعة العسكرية المتواجدة بالجزائر لم تعد تتلق التعليمات من القيادة المركزية، وبذلك تركوا المبادرة للمدنيين لكي يفعلوا ما يشاءوا بالجزائر، وبمجرد تعيين "أدولف كريميو"[124] Adolphe Crémieux كمسؤول عن الداخلية في حكومة الدفاع الوطني، قام هذا الأخير بإصدار جملة من القرارات في شكل مراسيم لإنهاء الحكم العسكري في الجزائر وإعطاء السلطة المطلقة للمعمرين الأوروبيين، وبناء على هذه المراسيم الصادرة بتاريخ 24 أكتوبر 1870 تقرر:

1– أن يتم إلغاء منصب الحاكم العام في الجزائر (التابع لوزارة الحرب)ويعوض بحاكم عام مدني، يوضع تحت تصرفه 3 رؤساء عمالات أو رؤساء مقاطعات إدارية.

MOKARABAT

2- أن تنحصر سلطات القائد العسكري في المناطق التي تخضع للجيش فقط ولا يحق له أن يتدخل في الشؤون المدنية.

3- أن يقوم الحاكم العام الذي يتم تعينه من طرف مجلس الوزراء (وليس وزارة الحرب) بتطبيق سياسة الحكومة في الجزائر.

4- أن يقوم رؤساء العمالات بإنشاء مجالس عامة منتخبة من طرف الفرنسيين فقط، وفي كل مجلس عام يحق لوزارة الداخلية أن تقوم بتعيين 6 مسلمين[125].

كما أقر هذا المرسوم السماح لليهود بأن يتحصلوا على الجنسية الفرنسية ويشاركوا في الحكم مع الأوروبيين الغزاة، وبذلك تبقى الفئة الوحيدة المحرومة من المشاركة السياسية هي أبناء البلد الأصليين الذين حرموا من حق التصويت في الانتخابات وحق التعبير عن أفكارهم وآرائهم السياسية، وفي إطار هذه القرارات والمراسيم المؤيدة للمعمرين الفرنسيين، قررت حكومة الجمهوريين إلغاء المكاتب العربية، حيث تم حل معظمها، بموجب قرارين صادرين بتاريخ 24 أكتوبر و10 نوفمبر 1870، وتحويل المناطق التابعة لها إلى مناطق مدنية تابعة للنظام المدني الذي يتواجد به المعمرون في العمالات الثلاث، وما بقي منها فقد تراجع إلى مناطق محدودة ونائية، مقصورة على المنطقة العسكرية في الجنوب (الصحراء)، لا تدخل في اهتمامات الكولون إلا من حيث الإستراتيجية والمواصلات والتجارة.[126]

وبعبارة أخرى، فإن سياسة الجمهوريين في مطلع السبعينات من القرن التاسع عشر، كانت ترمي إلى رفع معنويات المستوطنين بالجزائر عن طريق تقديم معونات مالية وعقارية لهم حتى يتمكنوا من توطيد أقدامهم بالجزائر، وتجسدت هذه السياسة في القانون الصادر يوم 21 جوان 1871 والذي وافق فيه مجلس النواب الفرنسي على منح 100.000 هكتار للاجئين الفرنسيين من الألزاس واللورين، كما اقترحت لجنة برلمانية مصادرة 340.000 هكتار من أراضي الجزائريين وذلك لإيواء الوافدين الجدد على الجزائر.[127]

تبدأ بعد ذلك مرحلة أخرى جديدة مع بداية 1872 وذلك بصدور جملة من المراسيم المتتالية تهدف إلى تعميم النظام المدني في الأقاليم العسكرية وجعلها تابعة لإدارة البلديات والدوائر والولايات والمحاكم الفرنسية وإخضاع الجزائريين لمزيد من أنواع الظلم والقهر والإبادة، لكن تلك المراسيم والإجراءات كانت دافعا قويا لهذا الشعب كي يستيقظ فيه الشعور الوطني وتتبلور حركته وشخصيته الوطنية العربية الإسلامية لتتفجر في ثورته التحريرية المباركة 1954.[128]

الخاتمة

هكذا يتضح، من خلال هذه الدراسة، حول الأسلوب المطبق من طرف الاحتلال الفرنسي للجزائر في هذه الفترة، أنه ركز اهتمامه على الجانب العسكري إزاء مستعمرته الجديدة، وأعطى صلاحيات واسعة لقادة الجيوش في تسيير شؤون الجزائر، كما أسلفنا سابقا، هذا الاهتمام يبقى إدراكا من فرنسا بأن الجيش هو العمود الفقري الذي يقودها إلى إتمام عملية احتلال الجزائر والتوسع في أراضيها، ومنذ البداية فإن قوات الجيش الاستعماري قامت بعملية نهب واسعة لممتلكات الجزائريين وتقتيل وحرق جماعي للسكان، ولم تتوقف أمام أي وازع أخلاقي عن هذه الأعمال،

MOKARABAT

ما دامت تخدم مصالحها، وتسهل عملية التوسع. أما فيما يتعلق بالسياسة الأهلية التي انتهجتها فلم تكن سوى وسيلة للتمكن من الأهالي وضرب بعضهم ببعض تطبيقا لسياسة "فرق تسد"، التي اعتمدها الاستعمار الفرنسي في كافة البلدان التي تم احتلالها، لكي يسهل عليه السيطرة عليها وإخضاعها لنفوذه.

MOKARABAT

الهوامش:

1- **الكونت دو بورمون:** هو لويس أوغست فكتور دي شاز الملقب بالكونت دو بورمون. ولد في 2 سبتمبر 1773 في مقاطعة فريني، عُين وزيرا للحربية في 23 ماي 1825 بعد أن اختاره الملك شارل العاشر لمهمة قيادة الحملة العسكرية الفرنسية على الجزائر، لكونه صاحب تجربة في الميدان العسكري. كُلف من طرف الملك الفرنسي بقيادة الحملة العسكرية الفرنسية ضد الجزائر في 11 أفريل 1830. أصبح مارشال فرنسا في 14 جويلية 1830. وبمجرد قيام ثورة 1830 التي أطاحت بالملك شارل العاشر استدعته حكومة الملك لويس فليب في 18 أوت1830 وعينت مكانه اللواء كلوزيل. توفي في 27 أكتوبر 1846 بقصره الموجود في مسقط رأسه. للمزيد عد إلى:

Paul Azan, *Les grands Soldats de l'Algérie*, publication du comité national métropolitain du centenaire de l'Algérie, (sans date). pp.7-9

2- **الداي حسين:** هو حسين بن الحسن آخر دايات الجزائر, ولد في مدينة أزمير التركية حوالي عام 1773، تولى الحكم في الجزائر في 1 مارس1818. ومن ثم باشر مهامه في بناء إيالة الجزائر من خلال تنظيم الإدارة وإصلاح الجيش خاصة الأسطول البحري حيث بنى دارا لصناعة السفن وزودها بكل الاحتياجات الضرورية... وفي عهده تم احتلال الجزائر عام 1830. بعدها رحل إلى منفاه في إيطاليا، ثم استقر نهائيا في الإسكندرية ابتداء من سبتمبر 1833 إلى غاية عام 1838 تاريخ وفاته. للمزيد حول هذه الشخصية عد إلى: موقع وزارة المجاهدين على الرابط التالي: http://www.m-moudjahidine.dz/histoire/Biographie/b88.htm

3- حول مضمون ومحتوى هذه المعاهدة المشؤومة، عد بالتفصيل إلى، **عبد الحميد زوزو**، "*نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث*، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر .1984

4- **بوعزة بوضرساية** ، *الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن التاسع عشر*، طبعة خاصة، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، ص ص.51-.52

5- نفسه، ص ص.52- 53.

6-**Djamal Kharchi**, *Colonisation et Politique d'Assimilation en Algérie* 1830-1962, Casbah éditions, Alger 2004, p. 86.

7- Ibid. pp. 86-87.

8-**Jacques Fremeaux**, *Les Bureaux Arabes dans l'Algérie de la conquête*, Editions Denoël, Paris 1993, p.17

9- **الآغا:** من الألقاب التركية، وتعني: قائد عسكري، حاكم منطقة...

10-**Xavier Yacono**, *Les bureaux arabes et l'évolution du genres de vie indigènes dans l'ouest du Tell Algérois*. Paris 1953. p.10

11-**Djamal Kharchi**, Op.Cit. p.87.

12-**Xavier Yacono**, Op.Cit. P.11

13- **كلوزال: (**1772- 1842)، عُين قائدا عاما بعد الكونت دي برمون في12 اوت 1830 الى 21 فبراير 1831. رقي إلى رتبة مارشال في 27 جويلية 1831. عُزل من منصبه في 20 فبراير 1831 بعد اتهامه بالذاتية وعدم الدبلوماسية، عاد إلى الجزائر سنة 1835 خلفا لديرلون. فشل في معركة قسنطينة الأولى سنة 1836. للمزيد عد إلى: **أبو القاسم سعدالله، أبو القاسم سعد الله**، *الحركة الوطنية الجزائرية 1830- 1900*، المجلد الأول، القسم1، ط2، دار المغرب الإسلامي، بيروت لبنان، 2005، ، ص36. وكذلك: **Paul Azan**, Op.Cit, pp.13-15.

14- **بوعزة بوضرساية**، المرجع السابق، ص.ص.53- 54.

15- **أبو القاسم سعد الله**، المرجع السابق، القسم1، ص.61.

16- **بارتيزان:** (1775- 1847)، تولى الحكم في الجزائر بعد عزل كلوزال في فيفري 1831، تخلى عن منصبه للدوق دو روفيغو Duc de Rovigo في 1831/12/26. للاطلاع أكثر، عد إلى موسوعة ويكيبيديا على الموقع التالي:

MOKARABAT

http://fr.wikipedia.org/wiki/Pierre_Berthez%C3%A8ne أو الموقـــــــــــــع: http://www.souvenir-davout.com/spip.php?article164

17- **أبو القاسم سعد الله**، المرجع السابق، القسم1، ص..61

18- **الدوق دو روفيغو**: هو الجنرال سفاري دوق دي روفيغو تولى أمور الجزائر ما بين 31 ديسمبر 1831ومارس 1833، وقد تولى مهمته خلفا لبيرتزين، وقبل أن يصبح قائدا عاما كان وزيرا سابقا للشرطة، تميزت شخصيته بالقسوة والظلم، وعرفت الجزائر على عهده مرحلة تميزت بسفك دماء الأبرياء والقتل الجماعي، وقد ارتبط اسمه كسفاح بمذبحة العوفية الرهيبة التي أبادها عن آخرها في 5 أفريل 1832... أصيب بالجنون بعد أن عان من مرض سرطان اللسان وقد مات بعد شهرين من عزله في شهر جوان1833. للمزيد عد إلى الموقع التالي لموسوعة ويكيبيديا:
http://fr.wikipedia.org/wiki/Anne_Jean_Marie_Ren%C3%A9_Savary
أو موقع تاريخ العالم: http://www.histoiredumonde.net/article.php3?id_article=241

19- **Djamal Kharchi**, Op.Cit. p.87.

20- **عمار بوحوش**، *التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962*، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان 1977، ص .129

21- **Djamal Kharchi**, Op.Cit. p.87.

22- **أبو القاسم سعدالله**، المرجع السابق، ص..61

23- **الصبايحية**: فرقة عسكرية من المجندين الجزائريين (من الخيالة) تعمل في خدمة المصالح العسكرية الفرنسية، وكانت تقوم بمراقبة الجزائريين وقمعهم وجلب الضرائب بالقوة، ومنع التجارة الحدودية عليهم. انظر، **وزارة المجاهدين**، *قرص مضغوط* CD-ROM المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954.الجزائر 2002.

24- **Djamal Kharchi**, Op.Cit. p.88.

25- **Xavier Yacono**, Op.Cit. p.11

26- **بيليسيي دو راينو**: ولد جون جاك بليسيي دوق دوملاكوف يوم 6 نوفمبر 1794 بمدينة روان الفرنسية، خريج مدرسة سان سير العسكرية بتاريخ 18مارس 1815 شارك في الحملة الفرنسية على الجزائر عام 1830، تولى القيادة في مستغانم لمدة 3 سنوات ثم قيادة الجيش بوهران .شارك في معركة إيسلي، اقترف مذبحة في حق قبيلة أولاد رياح أين أباد خنقا أكثر من ألف شخص في (غار الفراشيش بالظهرة) يوم 19 جوان 1845، ترقى على إثرها إلى رتبة جنرال و عين حاكما بالنيابة ما بين 23 أفريل إلى 10 ديسمبر 1851. وفي 24 نوفمبر 1860 عين حاكما عاما. مات يوم الأحد 22 ماي 1864 بالجزائر. لمعرفة المزيد حول هذا الحاكم وجرائمه أنظر، **أبو القاسم سعد الله**، نفس المرجع السابق، ص 228 وما بعدها.

27-**Djamal Kharchi**, Op.Cit. p.88.

28- **أبو القاسم سعدالله**، نفس المرجع، ص..61

29- حول موضوع المعاهدة المبرمة بين الأمير عبد القادر وفرنسا، أنظر: **عبد الحميد زوزو**، المرجع السابق.

30-**Ferdinand Hugonnet**, *Français et Arabes en Algérie*. Paris.1860.p.178

31- **القوم**: القوم/الكوم **Goum**: الجنود الأهالي المتعاونون مع الفرنسيين.

32- **Djamal Kharchi**, Op.Cit. P.88.

33- **بيجو**: هو توماس روبير بيجو دولا بيكونيري المعروف بالدوق ديزلي ولد في 15 أكتوبر سنة 1784 بليموج، ومات بفرنسا بالكوليرا سنة 1849. رقي إلى رتبة ماريشال فرنسا في 31 جويلية 1843 حارب قبل مجيئه إلى الجزائر في أسبانيا وأشتهر هناك بالعنف. تولى بيجو الحكم في الجزائر في 29 ديسمبر 1840 إلى 29 جوان 1847. للمزيد عد إلى: 9- **Paul Azan**, Op.Cit, pp. 7 ، وأيضا موقع وزارة المجاهدين على الرابط التالي:
http://www.m-moudjahidine.dz/Histoire/Biographie/Biographie.htm

34- **بوعزة بوضرساية**، المرجع السابق، ص. .47

MOKARABAT

35- **المنظمة الوطنية للمجاهدين**، *العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1862*، (أعمال الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر أثناء فترة الاحتلال)، المنعقد بولاية معسكر يومي20-21 نوفمبر 2005، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر 2005، ص. 57.

36- **صالح فركوس**، ، *إدارة المكاتب والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد 1844-1871*، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2005،ص.17

37- **المنظمة الوطنية للمجاهدين** *العقار في الجزائر*...، المرجع السابق، ص.61

38- **أديب حرب**، *التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر*، الجزء2، ط2، دار الرائد للكتاب، الجزائر 2005، ص351.

39- **Djamal Kharchi**, Op.Cit. p.88.

40- **أبو القاسم سعدا لله**، المرجع السابق، ص..379

41- **Djamal Kharchi**, Op.Cit. p.p.88

42- **المخزن**: قبائل مُعينة من قبل الحكومة الفرنسية، مُعفاة من الضرائب في مقابل خدمة الدولة عند الفتن الداخلية أو الحروب الخارجية. أنظر للمزيد، **Jacque frémeaux.** Op-Cit, p.77-78

43- حاول بيجو تقليد نظام الأمير عبد القادر لكنه لم يطبقه بحذافيره مما جعله يفشل.. أنظر في هذا الشأن: **أبوالقاسم سعدالله** ، المرجع السابق، ص ص. 57-58.

44- **Djamal Kharchi**, Op.cit. p.88.

45-Ibid.p.89.

46- **عمار بوحوش**، المرجع السابق، ص.130

47-**Ferdinand, Hugonnet**, *Souvenirs d'un chef de bureau arabe*.Paris 1858. pp.5-6

48-**Charles Richard**, *Du gouvernement arabe et de l'institution qui doit exercer*. Alger1848. pp.19-20.

49-**Ferdinand Lapasset**, *Aperçu sur l'organisation des indigènes dans les territoires militaires et civils*, Alger 1850, p.2.

50- **صالح فركوس**، المرجع السابق، ص .20

51- **Djamal Kharchi**, Op.Cit. p.91

52- **عمار بوحوش**، المرجع السابق، ص .130

53- **Jacques Fremeaux**, Op-Cit, p.47

54- **صالح فركوس**، المرجع السابق، ص ص.21-22.

55- نفسه، ص .22

56- نفسه، ص ص.22-23.

57- **Djamal Kharchi**, Op.Cit. p.91

58- Ibid. p.92

59.131-130 - **عمار بوحوش**، المرجع السابق، ص ص.

60- **Djamal Kharchi**, Op.Cit. p 90.

61- Ibid. p 91.

62- **عمار بوحوش**، المرجع السابق، ص.130.

63- نفسه، ص ص. 130-131.

64- **Djamal Kharchi**, Op.cit. p.91-92.

65-**Ferdinand,Hugonnet,** Op.cit. p 139.

66-Ibid.p 225.

67- **جريدة المبشر**: هي جريدة عربية أصدرتها الإدارة الفرنسية في الجزائر باللغة العربية بقرار من الملك لويس فيليب. وقد صدر عددها الأول يوم 15 سبتمبر 1847، أُولكت مهمة الإشراف عليها إلى مكتب الشؤون الأهلية في الحكومة العامة. كانت

MOKARABAT

جريدة المبشر موجهة أساسا إلى السكان الجزائريين وكان أسلوبها اللغوي ضعيفا. للمزيد حول هذه الصحيفة عد إلى، **الزبير سيف الإسلام**، *تاريخ الصحافة في الجزائر*، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر (بدون تاريخ)، ص ص. 112-129.

68- **صالح فركوس**، المرجع السابق، ص ص. 46-47.

69- نفسه، ص..60

70- **محمد بن عبد الله الملقب ببومعزة:** احد زعماء المقاومة الشعبية، قاد ثورة ضد الاستعمار الفرنسي من 1845 إلى 1847 بالشلف والحضنة والتيطري، لمعرفة المزيد حول هذه الشخصية عد الى: **يحي بوعزيز**، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، الجزء1، ط2، طبع المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، رويبة الجزائر 1996.

71- لمعرفة هؤلاء الرجال المجاهدين الأشراف الذين كانوا محل مراقبة شديدة، من طرف الاستعمار، وكيف كانت آراء ومواقف تلك المؤسسات تجاههم، عد إلى، **صالح فركوس**، المرجع السابق، ص 62 وما بعدها.

72- **صالح فركوس**، المرجع السابق، ص ص 61- 74.

73- **عمار بوحوش**، المرجع السابق، ص. 132.

74- **Djamal Kharchi**, Op.Cit. p.91.

75- **صالح فركوس**، المرجع السابق، ص .131

76- **أبو القاسم سعد الله**، *الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900*، المرجع السابق، ص 61.

77- **صالح فركوس**، المرجع السابق، ص ص 136-139.

78- **عمار بوحوش**، المرجع السابق، ص..131

79- عرفت الجزائر مجموعة من الأزمات أخطرها وقع سنة 1867-1868 خاصة الجفاف، الجراد، الوباء والزلزال، وخلفت جميعها أضرار هائلة بالسكان الجزائريين...للإطلاع أكثر عد إلى، **أبو القاسم سعد الله**، المرجع السابق، ص 148 وما بعدها. وكذلك: **Ch.A.Julien**, Op.Cit, pp.439-440.

80- **صالح فركوس**، المرجع السابق، ص. 143.

81- **Revue Africaine**, N° 56, année 1912, OPU Alger. P.378.

82- **أبو القاسم سعد الله**، المرجع السابق، القسم1، ص ص 379- 380.

83- للمزيد حول هذه العائلات عد إلى، **أبو القاسم سعدا لله**، المرجع السابق، ص327 وما بعدها.

84- نفسه، ص ص 326-327.

85- **صالح فركوس**، المرجع السابق، ص.ص 31-33 .

86- **لاباسيت فرديناند اوغيست:** (1817-1875)، خريج مدرسة سان سير العسكرية، قدم إلى الجزائر سنة 1841، وأصبح أحد رؤساء المكاتب العربية بمنطقة تنس خلال هذه الفترة... عاد إلى فرنسا سنة 1868 برتبة جنرال وبقي هناك إلى أن وافته المنية سنة 1875. للمزيد عد إلى الموقع التالي: http://pagesperso-orange.fr/limoux/bioLapasset.htm

87- **صالح فركوس**، المرجع السابق، ص .34

88- نفسه، ص ص 39-40.

89- **الصبايحية:** كلمة تركية الأصل وتعني الجنود الفرسان.

90- **الزمالة:** مجموعة خيام متنقلة تضم أهل دوار (أي قبيلة) سيما أثناء الحروب، بحثا عن ملجأ أو هربا من العدو

91- **صالح فركوس**، المرجع السابق، ص ص 42-43 .

92- **Djamal kharchi**, Op.Cit, p.90.

93- حول موضوع الاندماج، أنظر بالتفصيل، **عمر عبد الناصر**، *الإدماج والاندماجية*، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2008.

94- **Djamal kharchi**, Op.Cit, p.92-93

MOKARABAT

95- **لويس نابليون بونابرت:** هو شارل لويس نابليون بونابرت ولد بباريس في 20 أفريل 1808 ، ثالث أبناء لويس بونابرت (1778- 1846) و شقيق نابليون الأول ، ترعرع بسويسرا ، تابع دراسته في أوكسبورغ ثم التحق بالمدرسة العسكرية بتون THOUN سويسرا ، أين تخرج برتبة ضابط في المدفعية... بعد سقوط النظام الملكي و في شهر ديسمبر من نفسه السنة انتخب رئيسا للجمهورية الفرنسية الثانية لمدة أربع سنوات و لما شعر باستحالة انتخابه مرة ثانية دبر في ديسمبر 1852 انقلابا ضد الجمهورية ، وأعلن النظام الإمبراطوري مسميا نفسه الإمبراطور نابليون الثالث... أطلق سراح الأمير عبد القادر في ديسمبر 1853.خاض الحرب ضد بروسيا في معركة سيدان 1870/09/02 أين ألقي عليه القبض. توفي 1873/01/09 عن عمر يناهز 75 سنة. للمزيد عد الى الموقع التالي: "التاريخ على الخط": على الرابط التالي: http://www.histoire-en-ligne.com/spip.php?article255 . أنظر كذلك **وزارة المجاهدين**، *قرص مضغوط*، مرجع سابق.

96- **عمار بوحوش**، المرجع السابق، ص. 126.

97- **بوعزة بوضرساية**، المرجع السابق، ص. 180.

98- **ابو القاسم سعد الله**، المرجع السابق، القسم2، ص ص. 60-61.

99- نفسه، ص ص. 62-63.

100- عن هذه الثورات وغيرها بالتفصيل، أنظر، **يحي بوعزيز**، المرجع السابق.

101- **أبو القاسم سعد الله**، المرجع السابق، الجزء1، ص ص327-328.

102- **عمار بوحوش**، المرجع السابق، ص 126.

103- نفسه، ص 127.

104-**Charles.A.J**. *Histoire de l'Algérie contemporaine: La conquête et les débuts de la colonisation (1827-1871)*. Casbah éditions. Alger 2005.p.p.419-420.

105- **عمار بوحوش**، المرجع السابق، ص 128.

106- **إسماعيل عربان (توماس):** من أصل زنجي مولد (لأب فرنسي وأم من غويانا) اعتنق الإسلام وتزوج من جزائرية عربية، كان مقربا من نابليون الثالث ومترجما له، كما كان مستشارا لحكومة ووزارة الحربية، وهو كفرنسي كان مع الاستعمار لكنه كان يؤمن بالاستعمار الخيري الذي يجلب التقدم الحضاري للأهالي.. للمزيد حول هذه الشخصية، أنظر، **أبو القاسم سعد الله**، ح. و.ج 1830-1900، المجلد1، القسم2 ص ص.43-57. وكذلك إلى موقع موسوعة ويكيبيديا: http://fr.wikipedia.org/wiki/Ismayl_Urbain

107- للاطلاع على ما ورد في هذه الرسالة عد إلى: **Charles .A. J,** Op.Cit.p.p.424-425

108- **المملكة العربية:** تعبير ظهر في الستينات من القرن 19م ويقصد به جعل الجزائر مملكة عربية، ويُنصب الأمير عبد القادر ملكا عليها نائبا عن نابليون الثالث، لكن الأمير رفض الفكرة كما رفضها الكثير من المعمرين وانتهت بسقوط نابليون في حرب 1870 مع ألمانيا.. لمعرفة المزيد حول هذا المشروع عد إلى المصدر التالي:

Georges Spillmann (le général), *Napoléon III et le Royaume Arabe d'Algérie*, Paris.1975.

109-**Charles.A.J,** Op.Cit.p.p.424-425.

110- **مرسوم الأرض:** جاء لتحديد أراضي العرش، ورسم حدودها، وتقسيم كل حد إلى دواوير ثم توزيع الأراضي إلى ملكيات فردية بين سكان كل دوار. فالهدف إذن هو الوصول إلى تفتيت ملكية العرش للأراضي.للمزيد عد إلى، **أبو القاسم سعد الله**، المرجع السابق، ص.34

111- **Robert Aron** et autres, *Les origines de la guerre d'Algérie*, Ed, Fayard Collection, Paris 1962. p.46.

112- **Charles. A. J.** Op.Cit. p.431.

113- وهي رسالة تبين دور الاستعمار الليبرالي والتقدم الذي ينشده في ظل الاندماج والتهدئة بالتعاون مع الأوروبيين...حول فحوى هذه الرسالة عد الى، **أبو القاسم سعد الله**، المرجع السابق.ص.ص. 22-25.

114-**Robert Aron**, op.cit, p.46.

MOKARABAT

115- **سيناتوس كونسولت:** عُرف بالمرسوم المشيخي الذي أصدره نابليون الثالث والذي ارتبط بإجراءات المصادرة، وكان بداية لترسيخ وإرساء التشريعات القانونية الفرنسية العقارية، الهادفة إلى تحويل طابع الملكية الجماعية الجزائرية إلى الملكية الفردية ومن ثمة فرنستها... للاطلاع حول هذا التشريع، عد إلى المصدر التالي:

Gabriel Hanotaux et Alfred Martineau, *Histoire de colonies Françaises et de l'expansion de la France dans le monde*, T: II, éditions, librairie Plon, Paris1929. p.p. 347-350.

116- **Robert Aron**, Op.Cit, p.p.46-48.

117- حول نظام البلديات بالجزائر والظروف التاريخية والاجتماعية التي أدت الى ظهورها، عد إلى: **مجلة المصادر**، عدد 13، السداسي الأول 2006، مجلة سداسية يصدرها المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ص ص. 161-165. أنظر كذلك:

Claude collot ,*Les institutions de l'Algérie durant la période coloniale (1830-1962*). Ed, OPU, Alger. 1987.pp.81-134.

118- **أبو القاسم سعد الله**، نفس المرجع السابق، ص ص.63-64.

119-**CH.A.Julien**, Op.cit. p.p.434.435.

120-Ibid. p.439.

121- **لويس هنري دو غايدون:** (1809-1886)، أول حاكم مدني على الجزائر من مارس 1871 إلى غاية جوان 1873. وقد شهد عهده قيام مقاومة المقراني في منطقة القبائل، وبعده القضاء عليها قام بإحداث تغييرات، في المنطقة، منها إلغاء المكاتب العربية التي حل محلها البلديات المختلطة. للمزيد حول هذا الموضوع عد إلى الموقع التالي: http://fr.wikipedia.org/wiki/Louis_Henri_de_Gueydon

122- **Robert Aron**, op.cit, p.52.

123- **عمار بوحوش**، المرجع السابق، ص ص. 128- .129

124- **اسحاق جاكوب كريميو**: المعروف أكثر باسم أدولف كريميو(1796-1880) من أصل يهودي، محام ورجل سياسة فرنسي، وصل إلى أن يصبح وزيرا للعدل سنة 1870، وهو صاحب قرار تجنيس يهود الجزائر جماعيا في نفس السنة، للمزيد عد إلى الموقع التالي: http://fr.wikipedia.org/wiki/Adolphe_Cr%C3%A9mieux

125- **عمار بوجوش**، المرجع السابق، ص ص137-138.

126- **عمار بوجوش**، المرجع السابق، ص ص. 138-139.

127- نفسه، ص ص. 140-.141

128- **صالح فركوس**، مرجع سابق، ص.414.

MOKARABAT